

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

M/330,208
2016/14



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: نقود ومؤسسات مالية.

تحت عنوان:

إدارة احتياطي الصرف الأجنبي ودورها في مواجهة آثار
انخفاض أسعار البترول

دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2015

إشراف الأستاذ:

خالد بن جلول

إعداد الطالبة:

خولة وشتاتي

السنة الجامعية: 2015-2016.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَوْتِ
وَيُدْخِلُ الْمَوْتَ فِي الْحَيِّ
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ

الشكر

الحمد لله تعالى ونشكره شكرا يليق بمقامه الرفيع، وبعد الصلاة والسلام على خير الخلق محمد بن عبد الله، بأنامل تحيط بقلم أعياء التعب والأرق في آن واحد، وحزن يشكو به فراق بعد التجمع، وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي، هو بالنسبة لي يوم ميلادي، أتطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا التي عنيت لي في انتظار قطف المزيد بإذن الله.

"وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الذي كان معي في كل كلمة ولم يبخل علي لا بمراجعته ولا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد وإلى كل من ساهم في إثراء هذا البحث ماديا أو معنويا.

إهداء

إلهي لا يظيب الليل إلا بشكرك و لا يظيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا

بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله عز و جل

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى من كلله الله بالهبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد

عمره لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد إلى الأبد

والدي الغالي

إلى ملاكي في الحياة إلى بسمه حياتي و سر وجودي إلى معنى الحب و معنى الحنان إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و

حنانها بلسم جراحي رعاك الله و حفظك و أدامك ذخرا لي

-أمي الحبيبة -

إلى بسمه البيت و فرحة الحياة إلى الوجهين المشعنين بالبراءة و لمحبتكم أزهرت أيامي و تفتحت براعم الغد

-إخوتي صهيب ، عبد الجليل-

إلى جدي أطال الله عمره، و شجرة العائلة الأعمام و العمات -الأخوال و الأخوات كل باسمه

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ، إلى من تحلوا بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء إلى يبايع الصدق الصافي إلى من

معهم سعدت و برفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح و الخير

رحمة- أسماء- سارة- عبير

إلى من سرنا سوية و نحن نشق طريق النجاح زميلاتي في المسيرة الدراسية

مريم، نيلة ، عفاف ، أميرة ، مروة ، خلود

إلى الأساتذة عموما و الأستاذ المشرف خصوصا "بن جلول خالد" الذي يعود له الفضل في انجاز المذكور من خلال

إرشاداته القيمة

إلى كل من عرفتهم و جمعتني بهم الأقدار ، و لم يسعني المجال لذكرهم :إلى كل من تعرفت عليهم في حياتي

إلى سنة 2016 التي أخذت معها الكثير راجية من المولى أن يكون هذا العمل خطوة نحو مستقبل زاهر

قائمة المحتويات

	البسمة
	كلمة شكر
	إهداء
I	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ- و	المقدمة العامة
41- 8	الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري وعلاقتها بأسعار البترول.
8	تمهيد.
9	المبحث الأول: ماهية السعر البترولي.
9	المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي و أنواعه.
9	الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي .
10	الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول.
11	المطلب الثاني: العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار البترول.
12	الفرع الأول: العرض و الطلب و الاحتياط البترولي.
12	الفرع الثاني: التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية.
14	المطلب الثالث: تطورات أسعار البترول في السرى العالمية.
14	الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986- 1991.
15	الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1992-1999.
17	الفرع الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 .
18	الفرع الرابع: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2009 إلى بداية 2016 .
18	المبحث الثاني: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر.
18	المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.
19	الفرع الأول: الجزائر ما قبل النفط (1962-1971) .
20	الفرع الثاني: تطور قطاع المحروقات بعد 1971.
21	الفرع الثالث: قطاع المحروقات في الفترة الراهنة.

22	المطلب الثاني : أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.
23	الفرع الأول: المحروقات و الجباية البترولية و التجارة الدولية .
23	الفرع الثاني : المحروقات و القطاع الصناعي .
23	الفرع الثالث: قطاع المحروقات و الإيرادات العامة للدولة .
25	الفرع الرابع: قطاع المحروقات و النفقات العامة للدولة.
26	المطلب الثالث: الآثار المالية و الاقتصادية للبترول على الاقتصاد الجزائري.
26	الفرع الأول:الآثر الاقتصادي للبترول.
27	الفرع الثاني: نتائج السياسة البترولية.
28	المبحث الثالث: أزمات تقلبات أسعار البترول و آثارها على الاقتصاد الجزائري.
28	المطلب الأول:أزمات ارتفاع أسعار البترول.
29	الفرع الأول:أزمة ارتفاع أسعار البترول لسنة 1973 .
30	الفرع الثاني: أزمة ارتفاع أسعار البترول لسنة 1979 .
31	الفرع الثالث: أزمة ارتفاع أسعار البترول لسنة 2004 .
32	الفرع الرابع: الأزمة النفطية لسنة 2008 .
33	المطلب الثاني: أزمات انخفاض أسعار البترول.
34	الفرع الأول: أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 1986.
35	الفرع الثاني: أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 1998 .
36	الفرع الثالث: أزمة انخفاض أسعار النفط الراهنة.
37	المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.
37	الفرع الأول: آثار ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.
39	الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.
41	خلاصة.
76-43	الفصل الثاني:إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
43	تمهيد.
44	المبحث الأول: ماهية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.
44	المطلب الأول: تعريف . أهمية و أهداف !تياطي الصرف الأجنبي.
44	الفرع الأول: تعريف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.
45	الفرع الثاني: أهمية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.
46	الفرع الثالث: أهداف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.

47	المطلب الثاني: المبادئ التوجيهية العامة لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي.
47	الفرع الأول: الشفافية و المسائلة.
48	الفرع الثاني: توفر إطار مؤسسي محدد وواضح لإدارة الاحتياطيات.
48	الفرع الثالث: إطار إدارة المخاطر.
49	المطلب الثالث: متطلبات إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.
50	الفرع الأول: توفير السيولة الاحتياطية الملائمة.
51	الفرع الثاني: السعي لتحقيق العوائد.
52	الفرع الثالث: إدارة المخاطر.
53	المبحث الثاني: واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
53	المطلب الأول: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
54	الفرع الأول: الذهب النقدي.
55	الفرع الثاني: العملات الأجنبية.
56	الفرع الثالث: حقوق السحب الخاصة.
57	المطلب الثاني: مصادر تراكم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
57	الفرع الأول: دور برامج الإصلاح الاقتصادي في تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر.
58	الفرع الثاني: فوائض الميزان التجاري.
59	المطلب الثالث: مساهمة عوائد النفط في احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
59	الفرع الأول: نيككل الإنتاج.
60	الفرع الثاني: سيطرة المحروقات على حجم الصادرات.
61	الفرع الثالث: احتياطي الصرف في الجزائر دالة لأسعار النفط.
63	المبحث الثالث: مجالات استعمال احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
63	المطلب الأول: تسير الدين الخارجي.
63	الفرع الأول: التسديد المسبق للديون الخارجية.
66	الفرع الثاني: سياسة تحويل الدين الخارجي.
67	المطلب الثاني: إنشاء صندوق ضبط الموارد.
68	الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد.
70	الفرع الثاني: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد.
72	المطلب الثالث: تمويل برامج الإنعاش الاقتصادية.
72	الفرع الأول: المخطط الرباعي 2001-2004

74	الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
74	الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014
76	خلاصة.
97-78	الفصل الثالث: أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و دورها في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول.
78	تمهيد.
79	المبحث الأول: أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
79	المطلب الأول: إدارة الاحتياطي من الذهب النقدي.
80	المطلب الثاني: التوظيف في السندات الدولية للمخزاة.
82	المطلب الثالث: إدارة سلة عملات الاحتياطي.
83	المبحث الثاني: تحليل تطور و مدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لمواجهة آثار انخفاض أسعار البترول .
84	المطلب الأول: تحليل تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
84	الفرع الأول: تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 1990-1999
85	الفرع الثاني: تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011
86	الفرع الثالث: تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2012-2015
87	المطلب الثاني: تحليل مدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر .
87	الفرع الأول: مدى تغطية الاحتياطيات للمستوردات بالأشهر.
88	الفرع الثاني: نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود.
89	الفرع الثالث: نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي قصير الأجل.
90	المطلب الثالث: دور أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول
93	المبحث الثالث: تقييم سياسة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
93	المطلب الأول: تقييم إستراتيجية توظيف الاحتياطي في الجزائر.
94	المطلب الثاني: احتياطيات الصرف الأجنبي و تداعيات الأزمات المالية في الجزائر.
94	الفرع الأول : الملاءة المالية الخارجية الجيدة.
94	الفرع الثاني: ضعف انفتاح و ارتباط النظام المالي الجزائري بالأنظمة المالية العالمية.
95	الفرع الثالث: عدم تأثر احتياطيات النقد الأجنبي الموظفة بالخارج .
95	الفرع الرابع: عدم وجود خطر العجز في الميزانية العامة للدولة.
95	المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية تسيير الاحتياطيات في الجزائر.

97	خلاصة.
99	الخاتمة العامة.
104	قائمة المراجع.
113	الملاحق.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين تغير قيمة صادرات النفط و الإيرادات العامة للدولة.	24
02	العلاقة بين تغير قيمة صادرات النفط و النفقات العامة للدولة.	25
03	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة 1975-1972.	30
04	تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1985-1970.	31
05	الطلب العالمي على النفط الإجمالي و التغير السنوي 2005-2001.	32
06	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-1986.	34
07	التغير السنوي و الإجمالي في الطلب و الإمداد العالمي من النفط و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-1996.	36
08	عناصر السيولة و احتمالات استخدامها لكيان اقتصادي.	51
09	تطور رصيد الميزان التجاري من 2015-2008.	59
10	القدرة الإنتاجية للنفط في الجزائر.	60
11	نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 2015-2008.	61
12	المقارنة بين أسعار الفائدة على السندات الحكومية و أسعار الفائدة على الديون الخارجية خلال الفترة 2004-2000.	64
13	هيكال وحجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2015-2010.	66
14	ملخص البلدان التي تعالقت مع الجزائر لتحويل ديونها إلى استثمارات.	67
15	تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات.	71
16	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	73
17	أسعار الفائدة على السندات خلال الفترة 2005-2000.	82
18	تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 1999-1990.	84
19	تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011-2000.	86
20	تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2015-2012.	87
21	تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2015-2008.	91

قائمة الأشكال.

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
24	العلاقة بين صادرات النفط و الإيرادات العامة للدولة.	01
26	العلاقة بين صادرات النفط و النفقات العامة للدولة.	02
38	انعكاسات صدمة ارتفاع البترول 2004 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.	03
62	تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر و السعر العالمي للنفط من 1970-2010.	04
69	قيود حساب التخصيص الخاص "صندوق ضبط الموارد".	05
85	تطور أسعار البترول و احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011.	06

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
113	الوضعية الشهرية لاحتياطي الذهب في الجزائر من الفترة 2012-2015	01
114	عدد شهور و أيام الواردات التي تغطيها احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	02
115	تطور الاحتياطات إلى عرض النقود في الجزائر للفترة 1993-2014 .	03
116	تطور مؤشر تغطية الاحتياطات إلى الدين الخارجي قصير الأجل في الجزائر للفترة 1996-2014.	04

المقدمة العامة.

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية أنقت بظلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العمولة و الثورة التكنولوجية من جهة، و التحولات السياسية من جهة أخرى، و لقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام و البحث عن الموارد الاقتصادية و الطبيعية الكفيلة بالسيطرة و السيادة وهذا لمواجهة زخم هذه التطورات.

و يعتبر البترول من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الراهن بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاققتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، و ارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول، كما تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي و في جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانات الطاقوية و البترولية تحديدا من جهة و في طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

مع هذه الأهمية التي يحظى بها البترول، فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة و المنتجة له عامة و الجزائر بوجه الخصوص بصفتها دولة منتجة ومصدرة للنفط، الأمر الذي جعلها تصنف ضمن البلدان ذات الاقتصاد المعتمد إلى حد كبير على مورد سلعي واحد هو المحروقات، و نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول فقد يتأثر بأي تغير في هذه الأخيرة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، حيث ساهمت الارتفاعات التي عرفت أسعار البترول في زيادة حجم احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر وبلوغه قيم قياسية جعلت الجزائر تحتل المراتب الأولى بين دول العالم في حجم الاحتياطي الأجنبي.

و نتيجة للتطور الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي أصبح لإدارة احتياطيات الصرف الأجنبي فاعلية أكبر، إذ أصبحت احتياطيات الصرف الأجنبي أداة لتحقيق عوائد رأسمالية، و أداة للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و الجزائر أثر وقوعها في الأزمة المالية في أواسع التسعينيات بزيادة انحراف أسعار البترول التي أدت إلى تحلل في ميزان المدفوعات من جهة، و من جهة أخرى تراكم أعباء خدمة الدين التي أثقلت كاهل الاقتصاد، و في ظل الإصلاحات التي فرضت عليها من طرف المؤسسات النقدية الدولية، قررت في أول خطوة لها بعد تعافي أسعار البترول في الاقتصاديات الدولية، أن تتجه سياسة ادخارية غرضها تجميع القدر الممكن من حجم احتياطيات الصرف الأجنبي .

و لكن نتيجة التزايد المستمر لمبالغ احتياطات الصرف الأجنبي، و التي وصلت إلى مستويات لا يمكن
غض النظر عليها؛ وُضعت سياسة لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي من أجل المراقبة الدائمة للتطور في هذه
الأعباء و المحافظة عليها باعتبارها ثروة سيادية، و تحقيق الربحية عن طريق استثمارها استثمارا أمثل الذي يحقق
أكبر عائد للدولة .

أولاً: الإشكالية العامة :

استنادا إلى ما سبق، نحاول من خلال هذه الدراسة تقييم قدرة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في
معالجة انعكاسات انخفاض أسعار البترول، و منه يمكن صياغة الإشكالية العامة على النحو التالي :

**ما مدى فعالية الأساليب المعتمدة في إدارة احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر في مواجهة آثار
انخفاض أسعار البترول ؟**

ثانيا: الأسئلة الفرعية :

و من أجل حصر الموضوع، يمكن بلورة الإشكالية العامة في الأسئلة الفرعية التالية :

للم ما هو أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ؟

للم ما واقع إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ؟

للم ما هي أهم الأساليب المعتمدة في إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ؟

للم هل يمكن لعائدات إدارة احتياطي الصرف في الجزائر أن تغطي انخفاض الإيرادات الناتج عن انخفاض

أسعار البترول ؟

ثالثا: فرضيات البحث :

للإجابة على هذه التساؤلات، وضعت بمجموعه من الفرضيات :

⊖ استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية و استقرار اقتصاديات الدول المتقدمة،

فحدوث أي أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في

الجزائر .

⊖ لتسير إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بالرشادة كونهما *Banking* ، إلى مواكبة السياسة

الاقتصادية للبلاد .

● إن أهم أسلوب تعتمد عليه الجزائر في إدارة احتياطياتها هو الذهب، إذ تهم الجزائر بتوظيف هذا الأخير أكثر من اهتمامها بإدارة العملة الصعبة و السندات الدولية.

● لا يمكن لعائدات إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر تغطية الانخفاض في الإيرادات الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

رابعا أهمية البحث :

إن أهمية الموضوع تابعة من :

❖ كون البحث يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة و منها الجزائر .

❖ السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم و توقعاتهم المستقبلية نظراً لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها .

❖ كما تكمن أهمية البحث في تحديد واقع إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال معرفة تطور احتياطات الصرف الأجنبي، و أهم محددات إدارته من طرف البنك المركزي هذا من جهة، و من جهة أخرى مقارنة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر بما تمليه النظريات الاقتصادية في هذا الجانب للحكم على صحتها .

❖ البحث عن الإدارة الذكية لاحتياطي الصرف الأجنبي المتراكم التي تجعلنا نتفادى الصدمات الاقتصادية من خلال حسن استخدام و توظيف هذه الاحتياطات و المحافظة عليها من التآكل و الاستنزاف .

❖ بالإضافة إلى أن هناك استفادة من نتائج الموضوع سواء للدارسين أو الباحثين، كما أنه يوفر مادة علمية متميزة و متنوعة و متنوعة بالاحصائيات الحديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإفكالية .

خامسا: أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

- 1 إبراز أهمية احتياطات الصرف الأجنبي و تطورها في الاقتصاد الوطني ومعرفة واقع إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في بلادنا .
- 2 البحث عن الطرق و الأساليب التي تتم بها إدارة احتياطي الصرف الأجنبي .
- 3 تقييم سياسة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي .

سادسا: حدود الدراسة :

يستدعي هذا البحث التقيد بإطار مكاني و زماني .

✓ الإطار المكاني: يختص البحث بواقع الاقتصاد الجزائري باعتبارها تشهد تراكم كبير لاحتياطي الصرف الأجنبي.

✓ الإطار الزمني: تمتد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2015، و تم اختيارنا هذه الفترة كون أن فترة التسعينات هي بداية حقيقية للتغير في الاقتصاد الجزائري، شهدت فيها الجزائر تحسن حجم احتياطي الصرف الأجنبي كنتيجة لارتفاع أسعار البترول.

سابعاً: الدراسات السابقة :

لقد تم معالجة الموضوع اعتماداً على الدراسات التالية:

◀ دراسة محمدي الطيب أمحمد: مذكرة ماجستير بعنوان إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (الواقع والمتطلبات)، ركزت هذه الدراسة على تبيين متطلبات الإدارة الذكية لاحتياطي الصرف، حيث توصل الباحث إلى أن إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ذات فعالية كبيرة في رسم السياسة الاقتصادية، و أن الجزائر حققت نتيجة إيجابية و هي تفادي اللجوء إلى القروض الخارجية من خلال تراكمات الاحتياطيات في الخمس سنوات المقبلة اعتماداً على معدل تغطية الواردات.

◀ مواكبي سهيلة : مذكرة ماجستير تحت عنوان محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011 : سعت هذه الدراسة إلى تأصيل الجوانب النظرية و الفكرية لاحتياطيات الصرف الأجنبي و السيولة الدولية، بالإضافة إلى التعرف على مختلف المعايير و المؤشرات المعتمدة لتحديد المستوى الأمثل لاحتياطيات، وصولاً إلى أن مستوى احتياطيات الصرف الأجنبي قد بلغ رقماً فيه إفراط شديد للغاية إذا استخدمنا مؤشر الاحتياطيات إلى عدد الواردات ، و هذا المستوى يعتبر نجاحاً لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الهدف الذي تصبوا إليه وهو تحديد مدى قدرة أساليب إدارة وتوظيف احتياطي الأجنبي في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول وذلك من خلال كفاية العوائد الناجمة عن هذه الإدارة في تعطية النقص في الإيرادات الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

ثامناً: منهج البحث :

تبعاً لطبيعة الموضوع، و للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات و الوصول إلى الأهداف المرجوة، توجب علينا الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، فيما يتعلق بالجانب النظري، و ذلك من أجل وصف و تحليل متغيرات الدراسة، كما تم اعتماد المنهج التاريخي حيث تم استعراض تطور كل من أسعار البترول و احتياطي الصرف الأجنبي.

تاسعا: هيكل البحث :

لوصول إلى الأهداف المسطرة، التي تتمثل أولها في الإجابة عن الإشكالية المطروحة باستعمال المنهج البحثي المعتمد، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول مترابطة و متكاملة تتضمن مجموعة من المباحث لتتسلسل، تسبقهم مقدمة، تعد مدخلا لتعريف بالموضوع، و تليها خاتمة تعد حوصلة لنتائج البحث، و فيما يلي عرض موجز لأهم ما جاء في الفصول الثلاث :

الفصل الأول: و الذي عنوانه الاقتصاد الجزائري و علاقته بأسعار البترول و قد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السعر البترولي من مفهومه، أنواعه، العوامل المحددة و المؤثرة فيه و تطوراتها في السوق العالمية؛ أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى واقع و أهمية قطاع المحروقات في الجزائر و يشمل التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر، أهميته، بالإضافة إلى الآثار المالية و الاقتصادية له على الاقتصاد الجزائري، و فيما يخص المبحث الأخير فانه يتطرق إلى أزمت تقليات أسعار البترول و أثرها على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: وجاء تحت عنوان إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر سبب، تم العرض في المبحث الأول إلى ماهية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي من تعريف، أهمية و أهداف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، والمبحث الأخير تم فيه عرض مجالات استعمال احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و تشمل تسيير الدين الخارجي، إنشاء صندوق ضبط الموارد بالإضافة إلى تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث: و تمت صياغته بأساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و دورها في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول تحدثنا فيه كمبحث أول عن أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي من ذهب نقدي و العملة الصعبة بالإضافة إلى السندات الدولية لجزائري، أما المبحث الثاني استعرضنا فيه تحليل تطور و مدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لمواجهة آثار انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى دور أساليب

إدارة الاحتياطي في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول، أما المبحث الأخير تناولنا فيه تقييم سياسة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

عاشرا: صعوبات الدراسة :

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذا البحث لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، و يمكن تلخيصها فيما يلي :

قلة المراجع المتعلقة بموضوع إدارة احتياطي الصرف في الجزائر و خاصة الإحصائيات ، مما أرغسنا على الاعتماد على بعض المقالات الصحفية مع الالتزام بالحذر الشديد عند استخدامها، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات عميقة في هذا الموضوع خاصة فيما يخص الاقتصاد الجزائري هذا من جهة، و من جهة أخرى عدم توفر المعلومات خاصة فيما يتعلق بأساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، و عدم تقديم معلومات من طرف البنك المركزي بخلاف الموجودة في تقاريره و إحصائياته .

الفصل الأول:

الاقتصاد الجزائري و علاقته

بأسعار البترول .

تمهيد :

إن دراسة السعر البترولي تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن لما له من دور كبير في عمق اتوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر التي عرفت تطورا كبيرا فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية وبالتالي فإن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية؛ لذلك تسعى الجزائر للحفاظ على مستوى مرتفع من الأسعار الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ومن خلال هذا المنطلق و لتوضيح أكثر لعلاقة الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول تم تخصيص هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي :

المبحث الأول: تناولنا فيه ماهية السعر البترولي.

المبحث الثاني: وقع وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: أزمات تقلبات أسعار البترول و آثارها على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية السعر البترولي:

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، و من خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي و أنواعه، بالإضافة إلى العوامل المحددة و المؤثرة في الأسعار النفطية ثم تطورات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي و أنواعه:

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، ويأخذ مفهومها عدة أشكال وهذا ما سنحاول استعراضه في الآتي:

الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء، معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معه أو يتساوى معه، أي قد يكون السعر أقل من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود¹.

كما يعرف السعر البترولي بأنه " تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها"².

وبناء على التعريفين المقدمين سابقا يمكننا تعريف سعر البترول على أنه قيمة السلعة النفطية «عبرا عنها نقدا، حيث أن مقدار مستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لمجموعة من القوى سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا.

¹ عماد أحمد بنوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شرع الثقافة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 347.

² Antoinette. A , Pétrole : Marché et Stratégie, Edition Economica. 1987, page 16.

الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول:

عند تناول أسعار البترول فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع :

أولاً- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:

يقصد بما أسعار البترول المعلنة رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية. ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة "ستاندارد أويل"¹.

ثانياً - السعر المحقق :

في أواخر الخمسينات، ظهرت شركات بترولية جديدة عملت على منح خصومات وتسهيلات متنوعة مرضية، مما حمل الشركات البترولية للدول المنتجة إلى منح نفس السلوك التسعيري، هذا النوع التسعيري سمي بالأسعار المحققة أي بمعنى الأسعار التي يتم الشراء بها في الحين المحقق عند البعض²، وبعبارة أخرى فإن السعر المحقق هو السعر الذي يتم به البيع والشراء لقاء تسهيلات أو خصومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، ومنه فإن السعر المحقق ما هو إلا السعر المعلن ناقص الخصومات والتسهيلات، باعتداف المبنوعة من طرف البائع والمشتري³.

ثالثاً - سعر الإشارة :

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين.

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، «إيران المأبرعات، الخامسة، عمارة الجزائر، 1983، ص 198.

² حاج بن زيدان، «قراءة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية - حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية 1970-2010- أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقاين، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 98.

³ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، بمرجع سبق ذكره، ص 199.

إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الحقيقي؛ أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي؛ وهذا السعر اعتمده العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م¹.

رابعاً - سعر الكلفة الضريبية :

أخذت بهذا السعر الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان البترولية، حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شراؤه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافاً إليها عائد الحكومة، المتمثل في الضريبة على الدخل؛ فهو يعتبر سعراً تتحرك وفقه بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية². إذن يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات لحصولها على برميل من البترول الخام³.

خامساً - السعر الفوري أو الآني:

أنشئ هذا السعر تبعاً للسوق المسماة السوق الفورية من طرف الشركات الكبرى مضاهين بذلك ما جاء بعد 1973م من ظروف؛ هذه السوق تعرف بأنها سوق حرة لأجل قصير، حيث يحدث بيع البترول الخام هروباً من عقود طويلة المدى بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية⁴.

ويعرف السعر الفوري على أنه: سعر الوحدة البترولية آنياً أو فورياً في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر يحسد لقيمة السلعة البترولية نقدياً في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة آنية⁵.

المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول:

من الملاحظات المعروفة اقتصادياً أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن. وإذا نظرنا إلى

¹ محمد أحمد الدوري، المراجع السابق، ص 200.

² حاج بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 99.

³ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

⁴ حاج بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 96.

⁵ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

النفط الخام كسلعة، وحاولنا تطبيق هذه المبادئ لتحديد سعرها لوجدنا مجموعة من العوامل المحددة ومؤثرة لها منها:

الفرع الأول: العرض والطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها للنفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل. ولقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا، حيث ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة¹. أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج "أوبك" فالتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة "IEA". كما شهد الاحتياط العالمي تزايدا ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة الاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت².

الفرع الثاني: التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

أولا - منظمة الدول المصدرة للبترول "OPEC":

أنشئت هذه المجموعة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصدرة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها جيدا، كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على

¹ المعهد العربي للتحليل، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، الكويت. متاح على الموقع:

www.arab-api.org/develop_1.htm ص07.

² السعيد، ربيع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013 ص06.

مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 حيث تقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة "OPEC" الذي كانت تهدف إلى الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع¹، وتتألف من 12 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها "دول عربية وأخرى غير عربية" وقد تثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في² :

- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

ثانيا - الوكالة الدولية للطاقة : "IEA" :

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956م، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974، لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه "OPEC"³ وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة* ومن أهدافها⁴ :

• تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضبط الطلب، وترشيد الاستهلاك.

• ميانة نظام معلومات يوزع دورا دور السوق النفطية العالمي.

¹ عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها: حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 ص75.

² السعيد، رويج، مرجع سبق ذكره ص ص7،8.

³ حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص-ص275-277.

* أعضاء الوكالة الدولية للطاقة هم: أ.م.أ، كندا، المملكة المتحدة: ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

⁴ السعيد رويج، مرجع سبق ذكره ص ص8،9.

- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية لتبليدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تشجيع وتسمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
- تكوين خزيرين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة ضورائ ولعرض التأثير في السوق النفطية.

ثالثا - العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية :

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط، حيث تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية¹.

المطلب الثالث: تطورات أسعار البترول في السوق العالمية:

شهدت أسعار النفط الخام العديد من التطورات، وتعتبر الفترة ما بين 1986-2008 دورة اقتصادية تمتد بين أزميتين نفطيتين الأولى في 1986 التي تزامنت مع انخفاض سعر النفط والثانية في 2008 والتي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضاً كبيراً بعد أن شهدت مستويات قياسية في نفس السنة، وقد تم تقسيم هذه الفترة على مراحل حسب تتابع الأزمات النفطية كما يلي:

الفرع الأول : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-1991:

تمتد هذه الفترة بين 1986 التي عرفت أزمة حادة لانخفاض أسعار النفط، وبين 1991 بعد اندلاع حرب الخليج الثانية التي انخفض في ظلها العرض النفطي بسبب غياب النفط العراقي والكويتي عن السوق بفعل هذه الحرب مما أثر على الأسعار². حيث لم تنخفض أسعار النفط في سنة 1986 فجأة، وإنما كان ذلك نتيجة

¹ حسين عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص-ص 275 - 277.

² حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط والعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009 ص 78.

لإستراتيجية طبقتها الدول المستوردة للنفط بعد الأزمة النفطية الأولى 1973¹، حيث منذ نهاية 1982 عرف النفط على النفط انخفاضا للأسباب التالية²:

- نجاح الدول الصناعية في ترشيد استخدام الطاقة والنفط خاصة، وتطوير بدائله مثل الفحم، الطاقة النووية والطاقة المتجددة.
- استمرار حالة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية منذ أزمة 1973 اشتدت حدته في الفترة 1979-1982 خاصة مع ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 40 دولار للبرميل بفعل الثورة الصناعية.
- تكوين هذه الدول الصناعية لمخزون إستراتيجي ضخم منذ نهاية السبعينات؛ استعملته هذه الدول المنتجة للتأثير على الأسعار بالانخفاض.
- تنمية إنتاج دول حارج أوبك الذي وصل سنة 1986 إلى 11,4 مليون برميل يوميا في أهم الدول المنتجة من حارج أوبك، وهذا ما أدى إلى تدهور نصيب أوبك من الإنتاج العالمي وقلل دورها في السيطرة على الأسعار.
- لعبت الخلافات داخل منظمة أوبك سببا مكملا عزز من اضطراب السوق النفطية خلال فترة الثمانينات بسبب عدم التنسيق بين الدول الأعضاء.

الفرع الثاني : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1992-1999 :

لم يعرف أسعار النفط في الفترة ما بين 1992-1996 تقلبات كبيرة وعلى هذا تعتبر فترة استقرار، لكن في نهاية التسعينات وبالنضبط في سنة 1998 عرفت أسعار النفط انخفاضا كبيرا بلغ أدنى مستوى بما يقل عن 10 دولار للبرميل³.

حيث لم تؤثر أزمة الخليج الثانية طويلا على السوق النفطية العالمية وواصلت أسعار النفط تطورها بين الاستقرار والارتفاع الطفيف حتى سبتمبر 1992 عندما سعت منظمة أوبك اجتماعها وقررت رفع سقف

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996-1997، ص 92.

³ حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الإنتاج إلى 24,2 مليون برميل يوميا، لكن الأسعار لم ترتفع كما كان متوقعا وإنما سجلت هبوطا بحوالي 9 سنتات وهذا ما يفسر عدم تأثر السوق بهذا القرار.

وفي نوفمبر 1992 انخفضت أسعار النفط حيث سجل خام غرب تكساس في تلك السنة 18,7 دولار للبرميل¹.

وفي سنة 1993 تجاوزت كل من إيران ونيجيريا حصتها الإنتاجية وعادت الكويت إلى الإنتاج بعد حظر نفطها عن السوق العالمية منذ حرب الخليج الثانية فانخفضت أسعار النفط إلى 18,24 دولار للبرميل.

وفي 1994 ارتفعت أسعار النفط من جديد بعد أن سجلت في بداية هذه السنة انخفاضا وصل إلى 14,38 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث عادت الأسعار للانخفاض في النصف الثاني من 1994.

وفي سنة 1995 استقرت أسعار النفط عند 17,6 دولار لبرميل خام غرب تكساس.

وفي سنة 1996 سجلت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا حيث سجل البرنت 19,37 دولار وتزامن هذا مع قرار منظمة الأوبك في اجتماعها المنعقد في فيينا في 17 جوان 1996 رفع سقف الإنتاج إلى 25 مليون برميل يوميا. ويلاحظ عموما أنه خلال هذه المرحلة 1992-1996 عرفت أسعار النفط تذبذبا صعودا ونزولا دون أن يشكل ذلك أزمة نفطية جديدة كما أن قرارات منظمة الأوبك لم تؤثر كثيرا على السوق النفطية².

وفي بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية خاصة آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، وظهرت هذه الآثار بشكل أكثر وضوحا عندما انحارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرف حتى في أزمة 1986 حيث سجلت أسعار النفط الحقيقية قيمة 3,6 دولار لبرميل سلة الأوبك³.

¹ هاشم جمان، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 90،89.

³ جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات -دراسة حالة الجزائر 1970-2004-، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد

كبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 19.

ومع أواخر 1999 بدأت أسعار مختلف الخامات النفطية تعرف بعض الانتعاش حيث سجل سعر برميل البترنت في الأسواق الفورية سنة 1999 قيمة 14,20 دولار¹.

الفرع الثالث : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 :

مع بداية القرن 21 عرفت أسعار النفط انتعاشا لكن بعض الأحداث التي عرفها العالم بعد ذلك ساهمت بشكل كبير في التأثير على السوق النفطية وعلى الأسعار، أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعيات أزمة الرهون العقارية 2007... حيث عرفت أسعار النفط تذبذبا خلال الفترة 2000-2003 فبدأت أسعار سلة أوبك عام 2000 ب 27,6 دولار للبرميل وتأثرت بأحداث 11/09/2001 في ال.م.أ. انخفاض سعر البترنت إلى 22,5 دولار للبرميل أواخر سنة 2001. ولمواجهة الانخفاض في الأسعار أعلنت دول الأوبك في 14 نوفمبر 2001 تخفيض الإنتاج بحوالي 1,5 مليون برميل بداية من جانفي 2002، وبدأت أسعار سلة أوبك بالانتعاش مسجلة 24,36 دولار للبرميل في حين استمر انخفاض أسعار الخامات الرئيسية خلال عام 2002².

ومع نهاية الربع الأول من 2003 بدأت أسعار النفط بتسجيل ارتفاعات متواصلة وغير مسبوقه، حيث سجلت سلة أوبك 28,1 دولار للبرميل سنة 2003³.

وعرفت بداية 2004 بعض الأحداث، التي ساهمت في الارتفاع المتواصل لأسعار النفط حيث سجل برميل البترنت 29,37 دولار.

وفي سنة 2005 واصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي حيث بلغ برميل البترنت 39,43 دولار.

ومع بداية 2006 بدأت أسعار النفط تقتفز إلى أعلى من 50 دولار للبرميل في مختلف الخامات الأساسية حيث سجل برميل البترنت 57,3 دولار وتواصل هذا الارتفاع إلى غاية 2007 والنصف الأول من 2008 عندما تحطى سعر برميل النفط الخام 100 دولار⁴ ثم انخفضت الأسعار نتيجة الأزمة المالية العالمية.

¹ حمادي نجيدة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² حمادي نجيدة، مرجع سابق، ص 94، 95.

³ سمير المنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، در المنهل اللبناني، لبنان، 2007، ص 23.

⁴ حمادي نجيدة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الفرع الرابع : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2009 إلى بداية 2016 :

ما تميزت به سوق النفط عام 2009 تحول الاتجاه الانخفاضي في الأسعار إلى اتجاه تصاعدي في بداية العام، فقد تراوحت أسعار سلة أوبك بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل خلال الأشهر السبعة الأخيرة من عام 2009¹.

وفي عام 2010 اتجهت أسعار النفط مجددا نحو الارتفاع حيث ارتفع الطلب العالمي على النفط بأكثر من 1,6 مليون برميل يومي حيث بلغت أسعار سلة أوبك 77 دولار للبرميل.

أما عام 2011 واصلت أسعار النفط ارتفاعها لتبلغ أسعار سلة أوبك 107,5 دولار للبرميل.

وفي عام 2012 وصلت أسعار النفط لسلة أوبك إلى 109,5 دولار للبرميل وانخفضت عام 2013 لتبلغ 105,9 دولار للبرميل وواصلت الأسعار انخفاضها لتبلغ عام 2014 إلى 96,29 دولار للبرميل². واستمر هذا الانخفاض ليبلغ 49,49 دولار للبرميل سنة 2015 و31,60 دولار للبرميل بداية 2016³.

المبحث الثاني : واقع وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر:

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني ، إذ يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية، وفي هذا المبحث سلقى الضوء على التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر بالإضافة إلى أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر:

يعود اكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد سنة 1913، حيث كان أول إقليم أجريت فيه عملية البحث والتنقيب هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، أما تاريخ إنتاج النفط الفعلي فلم يكن سوى بعد الحرب العالمية الثانية ، فباشرت فرنسا في عمليات الاستكشاف، وبداية من الخمسينات ازدادت

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2010 ص 91.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 41، 2014، ص 86.

³ http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm , 26.04.2016.

اهتماماتها من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، وتم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية سنة 1956 وهو حقل "عجيلة"¹، وتم تقسيم تطورات قطاع المحروقات في الجزائر كما يلي:

الفرع الأول: الجزائر ما قبل النفط (1962 - 1971):

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث أن هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية وكانت الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي². فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 31 ديسمبر 1963³، التي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج سنة 1967. أما في عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيمياوية إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 22 جوان 1968 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، مع بداية عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في سنة 1966 والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري ب 2,85 دولار للبرميل وهذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن من جديد فشلت المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 04 فيفري 1971⁴. وفي الـ 24 من نونبر الشهر 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" ونص هذا القرار على ما يلي:

- أخذ حصة % 51 من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر.

¹ بلقاسم زباني، دور المحروقات في تمويل التنمية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: الجزائر، 1995، ص 169.

² مناديه جراه، العجيلة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، إدارة والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 64.

³ ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض سغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (1986-2010)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر 2011-2012، ص 41.

⁴ عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 151.

- التأميم الكامل لحقوق الغاز.
- تأميم النقل البري للبترول والغاز ، أي كل أنابيب النقل المتواجدة في الجزائر.

وبعد قرار التأميم مباشرة في 12 أبريل 1971 صدر المرسوم التشريعي 71-22 الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية¹.

الفرع الثاني: تطور قطاع المحروقات بعد 1971:

تتعلق فترة السبعينات مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية مما دفع ب أوبك إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام ما أدى إلى ارتفاع العوائد لقطاع المحروقات لتي كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي، وهذا راجع لضعف منططات الحماسي الأول حيث شهدت هذه الفترة أحداثا اقتصادية صعبة، متمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الجزائري.

وفي بداية التسعينات أجريت تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 04 مارس 1991 منها:

- تسهيلات فيما يخص أقسام الملقح،
- تشجيع التنقيب،
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.

أما فترة 2000-2007: فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين "البحث، التنقيب، انتقال المحروقات" إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع، إلى جانب ارتفاع العوائد

¹ ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 43

البتروولية نتيجة ارتفاع الأسعار الذي بلغ من 90 إلى 100 دولار للبرميل¹.

وخلال عام 2010 وصلت الاكتشافات في مجال المحروقات إلى 29 اكتشافا كانت أغلبها واقعة في أحواض جنوب البلاد، وبلغت الاكتشافات سنة 2011 إلى حوالي 20 اكتشافا جديدا، وخلال النصف الأول من سنة 2012 بلغت الاكتشافات لنفطية الجديدة التي حققتها الشركة الوطنية سوناطراك بمفردها 13 اكتشافا².

الفرع الثالث: قطاع المحروقات في الفترة الراهنة:

سجل قطاع المحروقات تراجعا في نشاطه منذ سنة 2012، التي خفضت أسعار النفط فيها بالمقارنة مع سنة 2011 التي كان يقدر سعر النفط فيها 112,9 دولار للبرميل³، لينخفض سنة 2012 بواقع 1,2 دولار للبرميل ليصل إلى 111,7 دولار للبرميل أي بنسبة 1,1% بالمقارنة مع العام السابق⁴. واستمر هذا الانخفاض ليصل سنة 2013 إلى 109,4 دولار للبرميل، أي انخفض بواقع 2,1 دولار للبرميل وبنسبة انخفاض 1,9% بالمقارنة مع سنة 2012⁵. أما في سنة 2014 انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010 وذلك راجع إلى:

- ارتفاع مؤشر صرف سعر الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.
- توجه كبار الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال

عام 2014.

¹ عبد العزيز وشبان، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² وحيد خير الدين، أهمية الفروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد حوض، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 174.

³ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 38، 2011، ص 61.

⁴ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 39، 2012، ص 60.

⁵ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40، 2013، ص 49.

• انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وبخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا.

حيث انخفض سعر النفط في الجزائر بقيمة 9,8 دولار للبرميل ليصل إلى 99,6 دولار للبرميل خلال انعام أي بنسبة 9% مقارنة بسنة 2013¹. واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 38,59 دولار للبرميل في ديسمبر 2015².

المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري:

يحتل البترول مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري فقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد وبالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة من جهة و من جهة ثانية وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات عن طريق استخدام الفوائض المالية المتراكمة نتيجة تزايد الطلب العالمي عليه، وتدعيم القدرات الإنتاجية جراء دخول اشراكة الأجنبية إلى هذا القطاع³.

ويتمتع النفط بمزايا هامة وعديدة: حيث تكمن أهميته في:

- كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العلي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه.
- كما يعتبر مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، كما أن ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي وذلك كما يلي:

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2014، مرجع سبق ذكره، ص- من 44-48

² النفط الجزائري b.p. أكثر من 7 دولارات في يناير العام الماضي، 1 أبريل 2016، عن الموقع

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160210/6/679.html> بتاريخ: 01 أبريل 2016.

³ بن رمضان أيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول - دراسة حالة الجزائر - مجلة الإستراتيجية

والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم، الجزائر، العدد 09 جويلية 2015، ص 09

الفرع الأول: المحروقات والحماية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وهو ما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت على التصدير الأحادي ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للحماية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، كما تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات¹.

الفرع الثاني: المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتر وكيمياوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في انكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية، (كالبنتزين، البوتان، الزيوت ...) حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو².

الفرع الثالث: قطاع المحروقات والإيرادات العامة للدولة:

يشكل قطاع المحروقات المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول وبالتالي على صادرات النفط التي كان لها أثر وانعكاس مباشر على الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

¹ عيد اللطف بن اشهبو، "الجزائر اليوم بلد تاجح"، بدون طبعة، ص 41.

² عبد النظيف بن اشهبو، المرجع السابق، ص 43.

جدول رقم (01): العلاقة بين تغير قيمة صادرات النفط والإيرادات العامة للدولة:

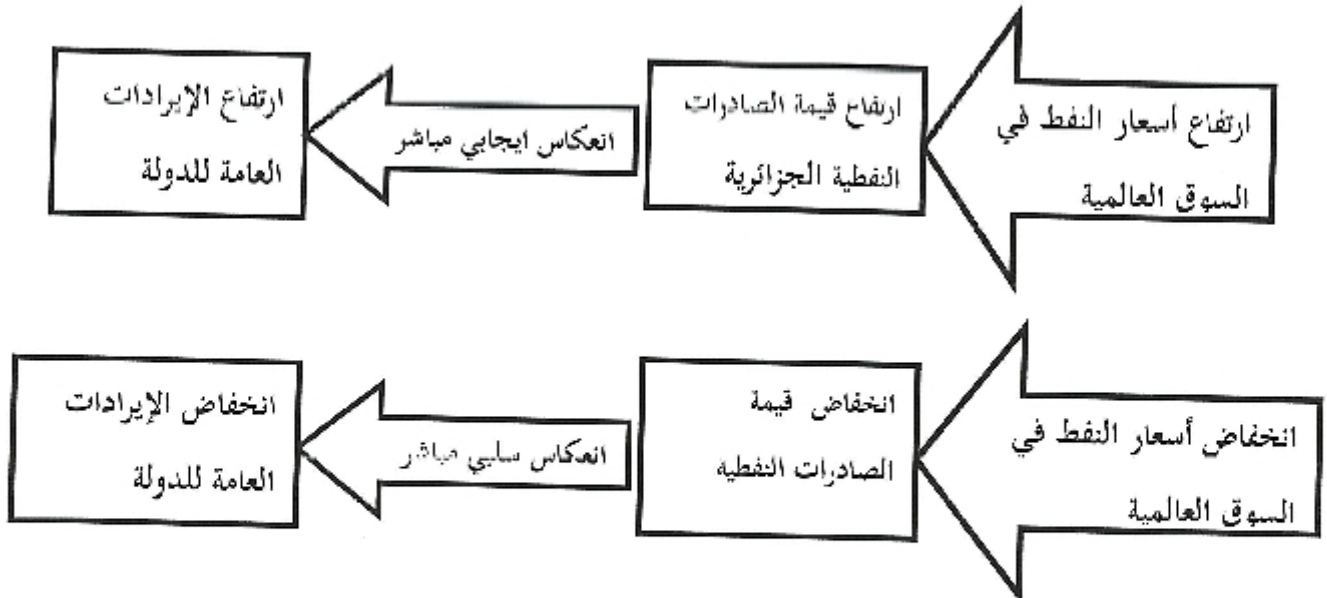
السنة	2000	2003	2006	2009	2010	2012
الصادرات (مليون دولار)	18947	7719.7	22697.4	46855.6	20724.9	27750.5
الإيرادات (الف د.ج)	1190750000	1475440000	1683294000	3178700000	3469080000	2923400000

المصدر: أمينة عنون، انعكاسات صادرات النفط الجزائري على ميزانية الدولة (1996-2012) مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص 27.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01): أن بارتفاع قيمة الصادرات ترتفع إيرادات الدولة حيث عرفت الفترة 2009-2000 تزايد مستمر في إيرادات الدولة حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 وبلغت 3178700000 ألف د.ج، ويعود هذا التزايد إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط وإلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وانخفاض قيمة الصادرات النفطية في السنوات (2010-2012) ثم ارتفاعها، أدت بدورها بالانخفاض في إيرادات الدولة وارتفاعها في نفس السنة.

ويمكن تلخيص العلاقة بين صادرات النفط والإيرادات العامة للدولة كما يلي:

الشكل رقم (01) : العلاقة بين صادرات النفط والإيرادات العامة للدولة :



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

الفرع الرابع: قطاع المحروقات والنفقات العامة للدولة:

تتأثر نفقات الدولة هي الأخرى بصادات النفط وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): العلاقة بين تغير قيمة صادرات النفط بالنفقات العامة للدولة:

السنة	2000	2003	2006	2009	2010	2012
الصادرات (مليون دولار)	18947	7719.7	22697.4	46855.6	20724.9	27750.5
النفقات (ألف د.ج)	1176094800	1811109900	3555428143	5474574750	6468860823	7745527056

المصدر: أمانة عتو، انعكاسات صادرات النفط الجزائري على ميزانية الدولة (1996-2012)، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر: 2013/2012، ص 27.

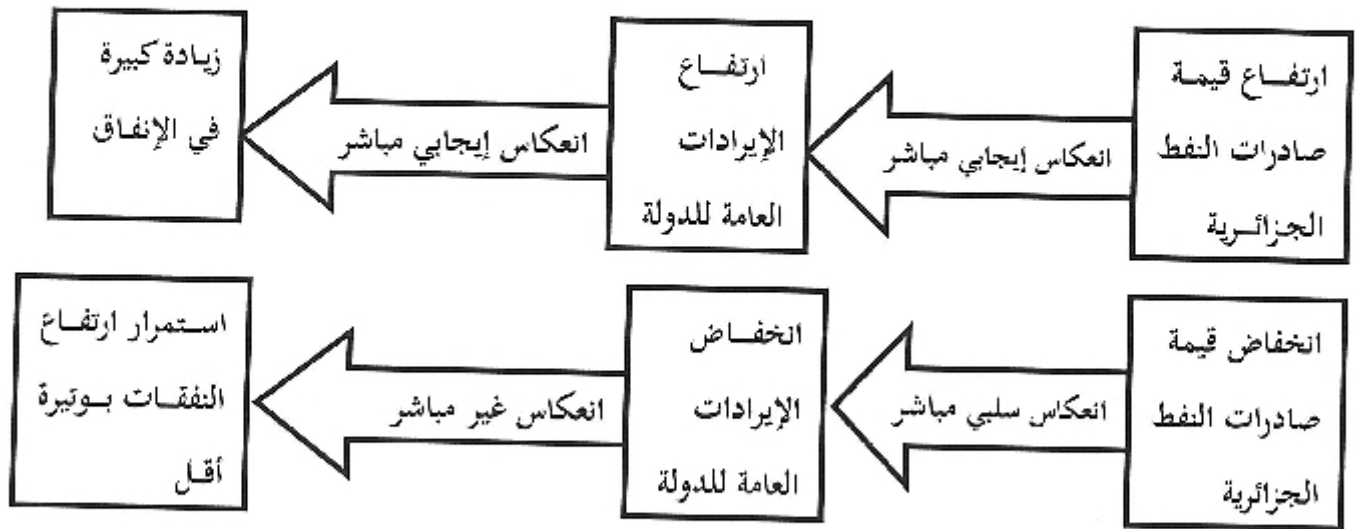
نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) : أن النفقات العامة للدولة استمرت بالارتفاع منذ سنة 2000 وذلك بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة لقدرة التمويل التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول وبالتالي صادرات النفط ومنه فإن أسعار البترول وصادرات النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم النفقات العامة للدولة من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات حيث عرفت الحكومة خلال الفترة (2010-2012) مجموعة من الإجراءات من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، بعد الارتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية فقامت ب¹:

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة بـ 5% على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية.
- إعفاء الرسم على القيمة المضافة (TVA 17%) على السلع الاستهلاكية الأساسية.
- منع دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لمؤسسات إنتاج الزيت والسكر.

ويمكن تلخيص العلاقة بين قطاع المحروقات والنفقات العامة كما يلي:

² أمانة عتو، انعكاسات صادرات النفط الجزائري على ميزانية الدولة (1996-2012) مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص 33.

الشكل رقم (02) : العلاقة بين صادرات النفط والنفقات العامة للدولة :



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثالث : الآثار المالية والاقتصادية للبترول على الاقتصاد الجزائري:

امتدت سيطرة الدولة بصورة أكثر فعالية عند ما تمت ثروتها الطبيعية لتخصصها في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية حيث يحدث البترول آثارا مالية واقتصادية ، وهي كما يلي:

الفرع الأول: الأثر الاقتصادي للبترول:

تتوقف صناعة البترول على عوامل عديدة أهمها تحديد نفقة الإنتاج حتى يتم حساب الأرباح وفي دراسة مقارنة لتكاليف البترول الخام عام 1964 يتبين منها انخفاض تكلفة الإنتاج العربي بالنسبة لمجموع النفقات السائدة في العالم، ومن أسباب انخفاض نفقة الإنتاج نجد¹:

- عذارة الإنتاج فكلما زاد معدل تدفق البئر بنفقات استخراج (سياديه) كلما أدى ذلك إلى انخفاض متوسط النفقة.
- متوسط أجور العمال حيث تنخفض نسبيا في البلدان العربية عن نظيرتها من البلدان البترولية... وغيرها.

¹ محمد يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية: الطبعة الأولى 2008 ، ص ص 480 ، 481.

وقد أدت العوامل السابقة زلى تحقيق عدة آثار أهمها¹ :

- انخفاض نفقة البترول ترتب عليه ارتفاع معدل الأرباح وبالتالي زيادة إيرادات الدولة.
- انخفاض النفقة الكلية يدفع إلى رصد اعتمادات مالية ضخمة في مجال الاستثمار البترولي.
- انخفاض النفقة يزيد اعتماد الأسواق الاستهلاكية على مصادر الطاقة البترولية ويمكنه من منافسة مصادر الطاقة البديلة.

ومن هنا تميز إنتاج البترول بخصائص اقتصادية أهمها²:

- ضخامة حجم الاستثمارات فالبترول له مراحل إنتاج متعددة يستغرق اجزء الخاص بالتنقيب حوالي 45% من مجموع رأس المال المستثمر ولهذا نجد أن نسبة الاستثمارات تحتل المرتبة الأولى بميزانية الدولة.
- اقتصاديات انطاق ويقصد بها قدرة الشركات على تحمل المخاطر وتطبيق الطرق التكنولوجية الأكثر تقدما وهذا لا يتوفر إلا للشركات الكبرى لأن صغر الوحدة الإنتاجية يفقد المشروع كثيرا من مزايا الإنتاج الكبير.
- ارتفاع نسبة النفقات الثابتة حال الإنتاج البترولي أو عدم تحقق أي اكتشاف وقد بينت الدراسات أن نفقات البحث والتنقيب في البترول تشكل حوالي 40% من النفقة الكلية.

الفرع الثاني: نتائج السياسة البترولية:

إن الإنجازات التي أضافها النهج الترويه البلاد تكمن فيما يلي³:

- بناء قاعدة اقتصادية صناعية زراعية وفرت فرصا للعمل وأخت البطالة وبهذا حققت الدولة التكامل والتوازن في المجالين الزراعي والصناعي.
- لامركزية التصنيع حيث تم إنشاء مؤسسات صناعية بسائر الإقليم الوطني مما سمح بتقيل الفوارق الشاسعة بين مناطق البلاد.

¹ محمد يسري أبو العلا، المرجع السابق، ص 482.

² محمد يسري أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992، ص 57، 58.

³ محمد يسري أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، المرجع السابق، ص 63، 64.

- تم تحقيق إنجازات معتبرة في عدة مجالات ساهمت في تحسين الوضعية المادية والاجتماعية للمواطنين وأضفت العديد من مظاهر التقدم والرقي الاجتماعي، وقد كان للنهوض بعالم الريف وتشبيد القرى الاشتراكية والبناء الريفي الذاتي وشق شبكة الطرقات الريفية أثرا إيجابيا في تطوير مستوى معيشة فئات المجتمع الأكثر حرمانا، كما كان لسياسة الوطنية في مجالات الأجر والخدمات الاجتماعية أثرها الفعال وتأثيرها العميق في تطوير مستوى معيشة مواطن والتقصاء على الكثير من الآفات والأمراض الاجتماعية¹.
- بناء المؤسسات التعليمية اللازمة لإعداد القوة البشرية القادرة على تسيير مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
- تحسين المستوى الاجتماعي للمواطن وتوفير الضروريات الأساسية لحياة الكريمة، وتدعيم السلع الأساسية للاستهلاك الواسع وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن.
- تحقيق الإنجازات خاصة في قطاع البترول وضع القدرة الذاتية للمجتمع في تطوير نفسه وتحمل أعباء المسؤولية لإيجاز المتطلبات الرئيسية².

المبحث الثالث: أزمات تقلبات أسعار البترول وآثارها على الاقتصاد الجزائري:

شهدت السوق البترولية العالمية تغيرات عديدة في أسعار البترول منها ما أدى إلى ارتفاع هذه الأسعار وأخرى إلى انخفاضها، وستعرض في هذا المبحث إلى أهم أزمات البترول العالمية، وآثارها على الاقتصاد الجزائري:

المطلب الأول: أزمات ارتفاع أسعار البترول:

عرفت أسعار البترول ارتفاعات عديدة ما أدى إلى إحداث أزمات نفطية حيث نجد بداية من السبعينات حتى الآن أربعة أزمات نفطية وهي:

¹ محمد يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، مرجع سبق ذكره، ص 479.

² محمد يسري أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفرع الأول: أزمة ارتفاع أسعار البترول لسنة 1973:

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، نتيجة الاحتكار في التسعير الذي قامت به الشركات البترولية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات¹.

حيث في سنة 1973 قررت منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 4 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع أسعار البترول بنسبة 200% في بداية سنة 1974، أحدث هذا القرار تغييرا جذريا وحقيقيا في تاريخ الصناعة البترولية واعتبر هذا التصحيح السعري إنجازا مهما ونصرا كبيرا على الشركات الاحتكارية².

وتضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى حدوث وتعميق الأزمة أهمها³:

- انخفاض قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 بـ 8% بسبب تحلي الو.م.أ. عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.
- المنافسة العالمية للطاقة: إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى، للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص، فالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التمويلات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.
- تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة، 7 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها المملكة العربية السعودية، ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي. حيث تنان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في الموائد النفطية لدول، الأوبك والجنود التالي يوضع الريادة في الماحيل الدول أوبك:

¹ صبياء بنجد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار المدى، للطباعة والنشر، عين مابنة، الجزائر، 1990، ص 09.

² مشدق وهبية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير، قسم علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 28.

³ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الجدول رقم (03): العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975):

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

المصادر: موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر، ملكرة ماجستير: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 75.

الفرع الثاني: أزمة ارتفاع أسعار البترول لسنة 1979:

ارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولارا للبرميل إلى 32 دولارا للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية¹.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية²:

- انخفاض الإنتاج الإيراني حيث أدى نقص الإنتاج إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبالتالي تأثر إنتاجه، وقد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار، كما هو موضح في الجدول رقم 03.

¹ إبراهيم شحاتة، أسعار النفط ومدىونية العالم الثالث هل من علاقة؟، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989، ص 19.

² صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة: الطبعة التاسعة، 2003/2002، ص 276.

الجدول رقم (04) : تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة (1970-1985):

السنوات	1970	1971	1973	1974	1977	1978	1979	1982	1984	1985
سعر الدولار/البرميل	2,1	2,6	3,1	10,4	12,6	12,9	29,2	31,7	22,1	27,5

المصدر: موري سمية: آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 77.

- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إن تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس انخفاض الدولار لتعويض القدرة الشرائية لعوائدها.

الفرع الثالث: أزمة ارتفاع الأسعار لسنة 2004:

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36,0 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السنة في 1987.

لقد مثلت الأحداث عام 2004 التي تمثلت في الاضطرابات العالمية في نيجيريا والهجمات المتكررة على إمدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق، والاستفتاء العام في فنزويلا وإعصار إيفان في خليج المكسيك والاضغوطات التي تمارسها ال.م.أ. على منظمة أوبك وغيرها، وما يثيره من تخوف بين الحين والآخر حول انقطاع الإمدادات النفطية السبب الرئيسي في زيادة الطلب على النفط الذي ميزه عام 2004، بالإضافة إلى ازدياد الطلب على النفط في الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، خاصة الصين والهند¹. حيث سجل الطلب العالمي على النفط رقما قياسيا بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1 إلى 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وأشار تقرير صندوق النقد الدولي أن معدلات النمو في الصين والهند مستمرة في دفع الطلب على النفط للزيادة، وازداد الطلب من طرف الدول الغربية المتقدمة صناعيا بكميات تتجاوز احتياجها مدة شهرين أو أكثر لغرض

¹ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

الاحتياطات الإستراتيجية¹، وجدول التالي يبين نمو الطلب على النفط خلال الفترة (2001-2005):

الجدول رقم (05): الطلب العالمي على النفط الإجمالي والتغير السنوي 2005-2001:

الوحدة: (مليون برميل / يوم)

السنوات	الدول	2005	2004	2003	2002	2001
الدول الصناعية	49,8	49,4	48,6	48,0	49,9	
الدول النامية	28,7	28,0	26,0	25,2	24,5	
الدول المتحولة	4,8	4,7	4,6	4,5	4,7	
إجمالي الطلب العالمي على النفط	83,3	82,1	77,2	77,7	77,1	
التغير في الطلب	1,2	2,9	1,5	0,6	07	
نسبة التغير (%)	1,5	3,7	1,9	0,8	0,9	

المصدر: نخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية - دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 60.

الفرع الرابع: الأزمة النفطية عام 2008:

شهدت السوق النفطية عام 2008 ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى حدود 147 دولارا للبرميل، مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تحوفا من أنه قد ينجم عن ذلك مخاطر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي²، وبازدياد وتيرة المخاوف من التصاعد المستمر خلال هذه المرحلة، تضاربت الآراء حول الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع، فبالرغم من الاتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية السوق بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات

¹ ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 34.

² لخديمي عبد الحميد: آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية - دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 60.

الإنتاج الاحتياطية كان هناك إجماع في أوساط المختلين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات مخزون غير كافية لتبرير الصعود القوي لمستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية، التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار، وحسب خبراء السوق كانت عوامل أخرى أثرت في الاتجاه التصاعدي الذي انتهجته أسعار النفط منذ شهر جانفي 2008 إلى شهر جويلية 2008، ومن أهم تلك العوامل التي لعبت دورا رئيسيا في الارتفاع عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط¹.

لكن سرعان ما انجذبت الأسعار نحو الهبوط لتصل إلى حوالي 125 دولار للبرميل في الرابع والعشرين من جويلية، وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري، فالأزمة المالية العالمية انعكست آثارها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، بما في ذلك أسواق البترول التي شهدت تراجعا حادا في الأسعار وذلك بسبب تدني الطلب العالمي حيث وصل سعر البرميل من النفط في أكتوبر 2008 إلى 60 دولارا والذي يمثل أدنى مستوى له منذ أكثر من سنة ويعتبر شهر أكتوبر أسوأ شهر للنفط في سنة 2008 حيث خسر حوالي 32% من قيمته في هذا الشهر فقط، وواصلت أسعار النفط انخفاضا لتصل في 05 ديسمبر إلى 40,50 دولار للبرميل في أقل من انخفاض لها طوال 4 سنوات².

المطلب الثاني: أزمات انخفاض أسعار البترول:

شهدت السوق البترولية العالمية أزمات انخفاض في الأسعار، وبداية من السبعينات حتى 2008 بعد أزميتين وهما: أزمة 1986 وهي أول صدمة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول، ثم أزمة النفط عام 1998 التي كانت تعصف السوق النفطية، كما تشهد السوق البترولية العالمية حاليا انخفاضا في الأسعار ما أدى إلى حدوث أزمة مالية في الدول المصدرة والمنتجة للنفط.

¹ الإدارة الاقتصادية أوابك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، لجنة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، عدد 128، 2009، ص 16.

² علي عباس عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، عن الموقع:

<http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?> بتاريخ: 15 أبريل 2016.

الفرع الأول: أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 1986:

في عام 1982 جاءت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالٍ، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5,5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقاً أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30,1 دولار للبرميل عام 1983 ثم إلى 27,5 دولار للبرميل سنة 1985.

وبداية من عام 1986 انحارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة خصوصاً أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى¹.

الجدول رقم (06): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2000:

السنوات	السعر (دولار/برميل)	السنوات	السعر (دولار/برميل)
1986	13,0	1994	15,5
1988	14,2	1995	16,9
1989	17,3	1997	18,7
1990	22,3	1998	12,3
1992	18,4	2000	27,6

المصدر: موري سمية: آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر: 2010/2009، ص 78.

إن يوسف هام 1986 بأنه الأسوأ بترولياً حيث تعتبر أزمة 1986 سبباً رئيسياً في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة النفط². ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية لعام 1986 تتمثل في:

- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص لضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي. وحددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي

¹ Maurice Durousset, *Le marché du pétrole*, édition Ellips, 1999, p 47.

² Maurice Durousset, *opcit* p 54.

إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها¹.

- منافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك: إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل: بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم، ففي كندا مثلاً: تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985 في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13%².
- وفي الأسبوع الأخير من شهر جانفي عام 1986 حذر وزير النفط السعودي من مغبة عدم الوصول إلى اتفاقية حياة إنخفاض حجم الإنتاج، مما أدى إلى استمرار انخفاض سعر البرميل من النفط. إلى أن وصل إلى 17,70 دولار للبرميل وباقتراب فصل الربيع وصل إلى 13 دولار للبرميل³.

الفرع الثاني: أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 1998:

في سنة 1998 تعرضت لسوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول قارة آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلباً على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل⁴. وبرز الجدول التالي انخفاض نسبة الزيادة في الطلب العالمي من النفط وسعادات النمو الاقتصادي:

¹ Chems Eddine Chitour, La politique et le nouvel ordre pétrolier international, Ed Dahleb 1995, p.171 .

² موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 79 ، 80 .

³ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

⁴ منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 27 ، 2000، ص 65 .

الجدول رقم (07) : التغير السنوي والإجمالي في الطلب والإمداد العالمي من النفط والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2000):

الوحدة : مليون برميل يومي

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
الإمداد العالمي من النفط	43,7	44,5	44,7	44,7	45,9
التغير السنوي في العرض	1,9	2,3	1,1	1,4	2,6
إجمالي الطلب العالمي من النفط	71,9	73,2	37,5	74,7	75,7
التغير السنوي في الطلب	1,6	1,5	0,3	1,2	1,0
معدل النمو الاقتصادي في آسيا	8,2	6,6	4,1	5,9	6,7

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي: العدد 27، 2000، ص 62.

وأثرت الأزمة عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط خاصة حيث انخفض

معدل نمو هذه الأخيرة من 3,4% عام 1997 إلى 1,8% عام 1998¹.

ونعل قرار وزراء الدول المصدرة للنفط بالكشف عن مستويات الإنتاج الفعلية كان عاملا نفسيا في

انحيار الأسعار في جانفي 1998، لكنه لم يكن السبب الرئيسي، حيث كان السبب الحقيقي وراء صدمة السوق

الانحيار في الاقتصاديات الآسيوية والآثار التي أعقبت ذلك على النطاق العالمي².

القرع الثالث: أزمة انخفاض أسعار النفط الراهنة:

تميزت السوق النفطية خلال النصف الأول من عام 2014 بالاستقرار النسبي، وذلك انعكاسا للنمو

المتواضع في أداء الاقتصاد العالمي، وخلال النصف الثاني من العام شهدت السوق النفطية تغيرا مفاجئا لحدوث

انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية ليتراجع المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 105,9 دولار للبرميل

خلال عام 2013 إلى 96,2 دولار للبرميل خلال عام 2014، وهو أقل مستوى له منذ سنة 2010 متأثرا بجملة

¹ موري، ص 65، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² لويس جيومتي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منظمة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص 105.

من العوامل المتنوعة والمتداخلة¹، واستمرت أسعار البترول في الانخفاض إلى غاية 2015 مشكلة أزمة مالية للعديد من الدول خاصة المصدرة والمنتجة للنفط منها.

المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة بالإنخفاض و تارة أخرى بالانخفاض، إن هذا التذبذب الواضح في أسعار النفط وضع خبراء الاقتصاد في جدل كبير، وهو ما جعل الاقتصاد العالمي في مأزق، وهذا يدل بأن أسعار النفط من أهم المؤثرات في اقتصاديات الدول من بينها الجزائر خاصة وأن قطاع النفط فيها يساهم بأكثر من 97% من إيراداتها.

الفرع الأول: آثار ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وزيادة في حجم الفوائض المالية النفطية، وهذا ما ينعكس على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث تتيح هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة داخل الدولة وتعزز من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، فمصدر الأموال الضخمة خلال مرحلة التخطيط بدءا بالمخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين الأول والثاني وكذلك المخططين الخماسيين الأول والثاني كان مصدرها الوحيد هي أموال النفط².

فعند حدوث الصدمة النفطية الأولى في الأسواق النفطية العالمية عام 1973 وارتفاع أسعار النفط بشكل لم يسبقه من قبل، استفادت الجزائر من هذه الإيرادات الضخمة وساعد ذلك في تدعيم وتمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية، التي كانت مبرمجة في المخططات التنموية، وإن هذه الوفرة المالية التي وفرتها الثروة النفطية للجزائر، جعلت من قطاع الخروقات القطاع الرئيسي للاقتصاد الجزائري فزادت أهميته وحدد القائمون على شؤون الاقتصاد في تلك الفترة ثقتهم فيه واعتمادهم عليه، وجعلوا منه القطاع القائد لعملية التنمية في الجزائر³.

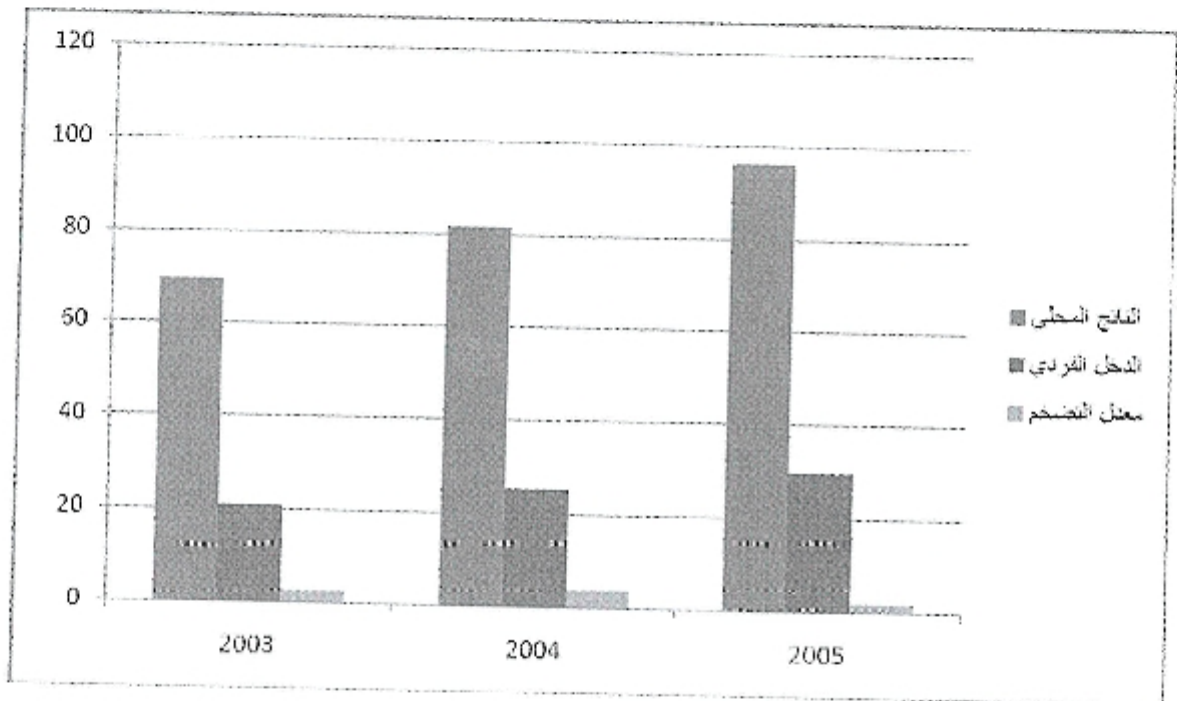
¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي: العدد 28، 2015، ص 111.

² كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1986، ص 223.

³ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 120.

كما تعد الصدمة البترولية في الجزائر لسنة 2004 ايجابية بالنسبة للاقتصاد الجزائري بكونها ساهمت في زيادة العوائد البترولية للدولة وذلك لارتفاع الأسعار البترولية حيث استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسّن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتي توضح كأرقام إحصائية مجدولة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : انعكاسات صدمة ارتفاع أسعار البترول 2004 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري:



المصدر: جميلة بن معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع، مذكرة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر 2004، ص 49.

نلاحظ من الشكل رقم (03) أن الناتج المحلي الخام ارتفع من 69,5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81,5 سنة 2004، كما ارتفع معدل الدخل الفردي من 20,60 دولار سنة 2003 على 25,19 سنة 2004 ثم إلى 29,67 دولار سنة 2005، التحكم في معدلات التضخم من 2,6% سنة 2003 إلى 3,6% سنة 2004 ثم إلى 1,6% سنة 2005، وهذا ما يعبر عن استقرار المواد الاستهلاكية¹.

¹ جملة بن معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2004، ص 49.

الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

ينعكس انخفاض أسعار البترول في انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض حجم الفوائض المالية النفطية، تدهور شروط التبادل في غير صالح الدولة، واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها¹. فعند اختيار أسعار البترول في الأسواق الدولية عام 1986، صاحب هذا الانخفاض تراجع سعر الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري²، وهو ما أدى إلى عرقلة تنفيذ البرامج المقترحة خلال المخطط الخماسي الثاني وأدخل الجزائر في أزمة اقتصادية رهيبية تحولت إلى أزمة اجتماعية بحسب سياسة الإصلاحات الهيكلية المقررة من طرف صندوق النقد الدولي تزامنت معها أزمة سياسية لتتحول إلى أزمة أمنية عصفت بالأخضر واليابس وأدخلت الجزائر في نفق مظلم وعشرية سوداء سادها الدمار والحراب، فأغلقت المؤسسات الاقتصادية العمومية أبوابها وسرح العمال وساد الفقر وأخرمان في مختلف فئات المجتمع، فتفشيت الأمية وزادت نسبتها نتيجة عجز بعض العائلات الجزائرية حتى عن تدريس أبنائها وكثرت الآفات الاجتماعية ودخل الاقتصاد الجزائري في مديونية ضخمة لا يحسد عليها أثقلت كاهله خدمات ديونها وأصبحت قرارات الدولة بيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ولم يتوقع القائمون على الاقتصاد الوطني في تلك الفترة أن تنهار أسعار النفط بهذا الشكل المفاجئ والسريع لذلك لم تكن لديهم أية إستراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة المالية الخائقة، ومن أجل تأمين الطلب الاستهلاكي فقد لجأت الجزائر إلى الهيئات الدولية للاقتراض، وحصلت الجزائر على قروض وكانت أغلبها قروض قصيرة الأجل وبشروط قاسية، وهو ما أدى إلى رفع حجم المديونية الجزائرية³.

كما أثرت أزمة النفط لسنة 1998 على الاقتصاد الجزائري ما أدى إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق بحال الاستدانة الخارجي، وانخفاض في الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض في الإيرادات العامة ما سبب عجز في الميزانية العامة قدر بـ 1,849 مليون دولار، وشهدت الصادرات

¹ أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990، ص 193.

² موزي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ وحيد بحر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 120، 121.

انخفاضاً أما الواردات واصلت اتجاهها التصاعدي وهذا ما أثر على الميزان التجاري بحيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997¹.

وقد سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجعاً وانعكس هذا على الاحتياطات الرسمية حيث انخفضت هذه الأخيرة سنة 1998 بحوالي 15% ومن ثم تراجعت تغطيتها للواردات اتصل إلى 2,9% مقابل 11,9% سنة 1997.

أما بالنسبة للأزمة النفطية عام 2008 كان لها أثر هي الأخرى على حجم الصادرات والواردات الجزائرية وبالتالي كان لها أثر على الميزان التجاري حيث تراجع فائض هذا الأخير إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعد ما وصل إلى 19,75 مليار دولار سنة 2008، وكان لها أثر على معدل النمو أيضاً. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت انخفاضاً هي الأخرى حيث سجلت تراجعاً بنسبة 60% سنة 2009².

¹ علي عباس عبد الجليل، مرجع سبق ذكره.

² علي عباس عبد الجليل، المرجع السابق.

خلاصة الفصل :

إن الجزائر وبالرغم من تطبيقها للعديد من الإصلاحات الاقتصادية لتتخلى من تبعية الاقتصاد الوطني للعوائد البترولية، وبالتالي السوق البترولية، لا يزال اقتصادها يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات وبالتالي أسعار البترول التي لا تعرف الاستقرار بسبب ما يحكمها من عوامل ديناميكية، ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية، و يظهر هذا جليا من خلال أزمات تقلبات أسعار البترول التي كان لها أثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر كمعدلات النمو، و الميزانية العامة للدولة، الميزان التجاري، الاحتياطات الرسمية للبلاد.

الفصل الثاني:

إدارة احتياطي الصرف الأجنبي

في الجزائر.

تمهيد :

تكتسي إدارة احتياطي الصرف الأجنبي أهمية بالغة في السياسات الاقتصادية الكلية والمالية الدولية خصوصا، باعتبارها تشمل على عنصر السيولة الدولية التي تستخدم بشكل واسع في التجارة الدولية من جهة، وفي معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

وعرفت الجزائر في السنوات الماضية تراكما كبيرا في حجم الاحتياطيات، وأمام هذه التراكمات المسجلة طرحت بالحاح مسألة إدارة هذه الاحتياطيات، وهذا تحت مسؤولية البنك المركزي المخول له إدارتها وتسييرها، إذ هناك الكثير من الطرق والبدائل المتاحة لاستخدامها والمحافظة على قيمتها وحمايتها من التآكل وللخروج من العديد من المشكلات الاقتصادية، وهذا ما سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال استعمال احتياطياتها في مجالات متعددة، سنحاول التطرق إليها من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة (3) مباحث أساسية:

- المبحث الأول: تناولنا فيه ماهية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.
- المبحث الثاني: واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
- المبحث الثالث: مجالات استعمال احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول ماهية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

تعد إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي من أكبر التحديات التي تواجه الدول التي تراكمت لديها الأصول الأجنبية بفعل ارتفاع أسعار النفط، إلا أن عملية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي تختلف من بلد إلى آخر، وسنحاول في هذا المبحث إعطاء صورة شاملة عن ماهية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: تعريف، أهمية وأهداف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

إن إدارة الاحتياطيات من العملة الصعبة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط تشكل تحديات لهذه الدول لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها، فهذه الاحتياطيات تتيح فرصة ثمينة لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، وهذا ما سنحاول استعراضه في الآتي:

الفرع الأول: تعريف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

نقد تعددت تعاريف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، والتي من بينها:

يقصد باحتياطيات الصرف الأجنبي: الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات التنفيذية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة¹.

تعتبر أيضا عن الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها، لأن حكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية، تستخدمها الحكومات في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في ميزان مدفوعاتها²، وتشمل الاحتياطيات الأجنبية الذهب وأصول البنك المركزي الأخرى، والتي تأتي تحت سيطرتها

¹ صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي: الطبعة السادسة: واشنطن، 2009، ص 111.

² رمزي زكي، الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة الأولى، مصر، 1994، ص 73.

تماما وسهولة التداول في ما بين الأسواق المالية الوطنية¹، بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة التي تمثل كذلك جزء من احتياطيات الصرف الأجنبي².

وبالتالي تعرف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي على أنها:

- عملية تكفل إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، كما تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة محددة من الأهداف لبد أو التحاد³.
- هي العملية التي تدار بها الأصول الأجنبية المملوكة للقطاع العام على نحو يكفل إتاحة هذه الأصول للاستخدام في أي وقت، وإدارة المخاطر بحكمة، وتوليد عائد معقول على الأرصد المستثمرة⁴.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن:

إدارة احتياطي الصرف، الأجنبي تنطوي على مجموعة من الإجراءات وتقنني تأسيس سياسات ملائمة تعني بإدارة مكونات احتياطي الصرف الأجنبي، من خلال البحث عن التوليفة الملائمة للأصول الاحتياطية بما يتماشى والأوضاع الاقتصادية السائدة.

الفرع الثاني: أهمية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

تتسم الممارسات السليمة لإدارة الاحتياطيات بالأهمية البالغة نظرا لأنها:

- يمكن أن تزيد من القدرة الكلية للبلد أو المنطقة على تحمل الصدمات، ويحصل مديرو الاحتياطيات من خلال تعاملهم مع مختلف المسائل المتعلقة بإدارة الاحتياطيات على معلومات قيمة تجعل صانعي السياسات على علم بالتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية مما

¹ Tsvetan Manchev , *International Foreign Exchange Reserve*, Bulgarian national bank, 2009, p19.

² Alain Bctoine et autres, *Dictionnaire des sciences économiques*, Armand Colin, Paris, p273.

³ زكري بلناسم، إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 41، 2008، ص 14.

⁴ أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطيات الأجنبية تجارب بعض الدول العربية والأجنبية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 19.

يمكن مديرو الاحتياطيات من الحصول على رؤية واضحة وشاملة للتحديات والمخاطر المحتملة والفرص المتوفرة؛ وقد ظهرت أيضا أهمية الممارسات السليمة لإدارة الاحتياطيات في الدراسات والتجارب المتعلقة بالمخاطر التي تقيد قدرة السلطات المختصة على الاستجابة بصورة فعالة للأزمات المالية، الأمر الذي ربما تسبب في زيادة حدة هذه الأزمات، ولذلك فإن ممارسة إدارة الاحتياطيات التي تتسم بالضعف نتج عنها تكاليف باهضة، وقد نُحملت العديد من الدول خسائر فادحة كانت لها تبعات مباشرة وغير مباشرة على فعاليتها العامة¹.

- كما تتصف إدارة الاحتياطيات الأجنبية بأهمية خاصة ودقيقة في السياسات والممارسات السليمة والحكيمة لإدارة الاحتياطيات كداعم للسياسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي.
- تقوم الإدارة السليمة للاحتياطيات الأجنبية بدور مهم في نجاح سعر الصرف، كما يفترض التوصل إلى سعر صرف يتسق مع ميزان المدفوعات وحركة رأس المال².

الفرع الثالث: أهداف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

تسعى إدارة احتياطي الصرف الأجنبي وسيطرة السلطات عليها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها ما

يلي:

- تعطي الأولوية القصوى في إدارة الاحتياطيات عادة إلى توفير السيولة، كما يجب أن يكون تحقيق مستوى منقول من العائدات هدفا ذاتي أولوية أيضا مع مراعاة عملي السهولة ودرجة المخاطر.
- تحديد حجم أمثل من احتياطي الصرف الأجنبي لتلبية مجموعة محددة من الأهداف لاقتصاد البلد.
- تقسيم الأصول الاحتياطية والاحتفاظ بجزء سائل للوفاء بالالتزامات، وتوظيف جزء آخر واستخدام الجزء الباقي.
- من خلال إدارة الاحتياطيات يمكن السيطرة على مخاطر السوق والالتزام بأسلوب حكيم.

¹ صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي، 2001، ص 05.

² رحيم حسين وآخرون، الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما في السياسة النقدية والمالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 61-62، 2013، ص 242.

- حماية الاحتياطيات من التآكل من خلال عملية التوظيف والاستخدام¹.
- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، إضافة إلى القدرة على التدخل لحماية العملة الوطنية أو العملة المشتركة.
- الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتناع الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مقيدا².

المطلب الثاني: المبادئ التوجيهية العامة لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

لكل دولة سياساتها الخاصة لإدارة احتياطاتها، وتعتبر هذه المبادئ توجيهية وليست إلزامية، ومن بين هذه المبادئ نذكر ما يلي:

الفرع الأول: الشفافية والمساءلة: وتشمل :

أولا: وضوح أدوار ومسؤوليات وأهداف الهيئات المالية المسئولة عن إدارة الاحتياطيات:

يجب الإفصاح عن توزيع مسؤوليات إدارة الاحتياطيات، بما في ذلك الترتيبات التنظيمية بين الحكومة والهيئة المختصة بإدارة الاحتياطيات وغيرها من الهيئات وشرحه للجمهور.

ثانيا: علانية الإجراءات المتبعة في عملية إدارة الاحتياطيات في الأسواق :

يجب الإفصاح للجمهور عن المبادئ العامة التي تحكم العلاقات بين هيئة إدارة الاحتياطيات والهيئات الأخرى المقابلة.

ثالثا: إتاحة المعلومات المتعلقة باحتياطيات النقد للجمهور:

¹ محمد الطيب أحمد، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر-الواقع والمتطلبات-، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة عسيبة بن بوعلي، الشان، الجزائر، 2007-2008، ص 79.

² فاطمة الزهراء خيازي، أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطيات الأجنبية على شفافية السياسة النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خيس مليانة، الجزائر، العدد 11، 2014، ص ص 323، 324.

حيث يجب الإفصاح للجمهور وفق جدول زمني معين سلفا عن المعلومات المتعلقة باحتياطات النقد الأجنبي الرسمية.

رابعا: مساءلة الهيئات المسؤولة عن إدارة الاحتياطات وضممان نزاهتها:

ويجب إدراج سير أنشطة إدارة الاحتياطات في المراجعة المحاسبية السنوية التي تجري على الكشوف المالية للهيئة

المختصة بإدارة الاحتياطات، ويجب أن يقوم مراجعون خارجيون مستقلون بعملية تدقيق الكشوف المالية، كما يجب الإفصاح للجمهور عن رأيهم فيها¹.

الفرع الثاني: توفر إطار مؤسسي محدود وواضح لإدارة الاحتياطات:

يعد من الضروري لضمان سلامة عملية إدارة الاحتياطات الأجنبية، وضع ترتيبات مؤسسية وتنظيمية وإدارية سليمة يدعمها إطار تشريعي، يتضمن بوضوح مسؤوليات وصلاحيات الهيئة المختصة بإدارة الاحتياطات، حيث يجب أن يتضمن الهيكل التنظيمي للجهة المنوط بها إدارة الاحتياطات، قطاع أو إدارة يناط بها إدارة الاحتياطات يتم تقسيمها إلى إدارات فرعية أو أقسام أو مكاتب حسب التسميات المتعارف عليها².

يجب أن يكون التوزيع الواضح للمسؤوليات والفصل بينها هما المبدأين المعمول بهما في الهيكل التنظيمي الداخلي لإدارة الاحتياطات³.

الفرع الثالث: إطار إدارة المخاطر:

يتمثل في أن يكون إطار محدد وقدر مخاطر عمليات إدارة الاحتياطات ويسمح بإدارة المخاطر على

أساس المقاييس ومستويات مقبولة.

¹ صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

ويجب أن يطبق إطار إدارة المخاطر على لصناديق المدارة خارجيا نفس المبادئ والتدابير السارية على الصناديق المدارة داخليا، ويجب رصد مواطن الانكشافات للمخاطر بصفة مستمرة لتحديد ما إذا كانت قد امتدت متجاوزة الحدود المقبولة.

وحتى يستطيع جهاز إدارة الاحتياطيات تقدير المخاطر ومدى حساسية حافطة الاحتياطيات للتقلبات يجب أن يجري اختبارات ضغط بصفة منتظمة لتحديد الآثار المحتملة لتغيرات أو صدمات الاقتصاد الكلي والمتغيرات أو الصدمات المالية¹.

- إذا ما استدعت الضرورة السحب من الاحتياطيات لأي سبب من الأسباب فإن الأمر يتطلب سرعة تعويض هذا السحب وأن ينظر إلى الوصول إلى نطاق الأمان للاحتياطيات كهدف جوهري يتعين تحقيقه.

- أما من حيث تركيبة عملات الاحتياطي فيجب الحرص على أن تكون متناسبة مع التوزيع الهيكلي لمدفوعات البند الخارجية وبالذات واردات الدولة، وتوزيع دينها الخارجي فيما بين العملات، وأن تحرص السلطات النقدية على المحافظة على قيمة هذه العملات دون تدهور وهو الأمر الذي يتطلب تجنب أشكال الاستثمار التي قد تعرض هذه القيمة لتدهور والخسارة.

وأخيرا فإن الإدارة الذكية والحذرة للاحتياطيات والتي قد تدار على أساس يومي تتطلب استخدام أحدث التقنيات المالية (الاتصالات السريعة بالأسواق، التدفق الملائم والمستمر للسحوبات، دقة اتخاذ القرار... الخ)، وكل ذلك يرتبط بتوفر الأفراد المؤهلين علميا، وذوي الدراية الكافية والخبرة العالية، ولذين لهم القدرة على التحليل المالي ومعرفة مؤشرات السوق واتجاهاته².

المطلب الثالث: متطلبات إدارة احتياطي الصرف الأجنبي:

لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي متطلبات عديدة، نلخص أهمها فيما يلي:

¹ صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص 9، 10.

² محمد الطيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 81، 82.

تتطلب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي وجود جهة أو هيئة قائمة عليها، تقوم برصد المعلومات وتبني نماذج التنبؤ الحديثة الخاصة بتغيرات أسعار الصرف "العملات الأجنبية" وأسعار الأصول المالية "السندات الحكومية" وأسعار المواد الأولية "الذهب والمحروقات" بالإضافة إلى معدلات التضخم السائدة في كل فترة، نظراً لتأثيراتها الكبيرة على زيادة أو نقصان حجم الاحتياطات.

كما تتطلب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي المتابعة المستمرة "الدائمة" لاختيار أدوات الاستثمار والمدة المقبولة لحفظ الاحتياطات.

كما تقتضي إدارة احتياطي الصرف الأجنبي تأسيس سياسات ملائمة تتعلق بإدارة مكونات احتياطي الصرف الأجنبي، من خلال البحث عن التوليفة الملائمة للأصول الاحتياطية بما يتماشى والأوضاع الاقتصادية السائدة¹. وكل هذه المتطلبات تندرج تحت عنصرين أساسيين هما:

الفرع الأول : توفير السيولة الاحتياطية الملائمة " الكفاية أو الحجم الأمثل للاحتياطيات":

فالاحتياطيات لا بد أن تتميز بالسيولة، والاحتياطي السائل هو ذلك الأصل الذي يمكن استخدامه بسرعة في تسوية المدفوعات الدولية، ويمكن اللجوء إليه عند الحاجة²، ويشترط أن تكون هذه الاحتياطيات تحت تصرف السلطات النقدية، ويعتبر مفهوم السيولة بالعملة الأجنبية أوسع من مفهوم الاحتياطيات الدولية، إذ تشمل بعدان وهما³:

موارد العملات الأجنبية بما في ذلك، الأصول الاحتياطية الرخمة والأصول الأخرى بالعملة الأجنبية.

والمدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة المحددة مسبقاً.

¹ همدى الطيب أحمد، المرجع سبق ذكره، ص 83.

² همدى الطيب أحمد، المرجع السابق، ص 83.

³ صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية - المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية،

والجدول التالي يوضح عناصر السيولة واحتمالات استخدام السيولة:

الجدول رقم (08) : عناصر السيولة واحتمالات استخدامها لكيان اقتصادي:

احتمالات استخدامها	عناصر السيولة
- مبالغ تسوية الديون والالتزامات قصيرة الأجل.	- الأرصدة النقدية الحاضرة فعلا.
- التزامات واجبة الأداء بمجرد الطلب.	- موارد مالية قريبة المتناول والاستخدام.
- مبالغ لازمة لشراء مواد ضرورية.	- موارد مالية يمكن الحصول عليها بمجرد الطلب.
- مبالغ لازمة لتسوية مدفوعات لا يمكن تأجيلها.	- موارد نقدية يمكن الحصول عليها في الحال من جراء بيع الأصول دون تحقيق خسارة محسوسة.
- شراء سلع وخدمات بالكميات المعتادة.	- موارد يمكن اقتراضها بسرعة بشروط ميسرة.

المصدر: رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، الطبعة، مصر، 1994، ص 83.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (08) أن الجانب الأيمن يضم تلك الموارد النقدية والمالية المتاحة فعلا، أما الجانب الأيسر من الجدول فيوضح كافة الالتزامات المحتملة الواجبة الأداء في الأجل القصير، أما فيما يتعلق بالحجم الأمثل للاحتياطات الدولية، يتوقف بصورة أساسية على الأهداف المرجوة من تكوينها، وهذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى؛ بل تختلف أيضا بالنسبة للدولة الواحدة من فترة إلى فترة أخرى¹.

الفرع الثاني: السعي لتحقيق العوائد:

وذلك من خلال إنشاء السندات السيادية أو تكوين احتياطي الأمانة أو شراء السندات الحكومية الدولية، وفيما يلي أهم المبادئ التي ينبغي مراعاتها عند إدارة الاحتياطات بهدف تحقيق عوائد مجزية:

¹ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- عند اختيار الأوراق أو لصكوك أو الأصول الاستثمارية من كل عملة ينبغي بعد مراعاة معدل العائد، الحرص تماما على تقليل درجة المخاطرة المحيطة بهذا الاختيار، والتحوظ من عدم الوفاء، فالحرص على ذلك يتطلب تجنب كافة أشكال الاستثمار التي يمكن أن تسيء إلى المال العام.
- تحتاج الإدارة العليا إلى تحديد حافطة إستراتيجية طويلة الأجل تمثل أفضل موازنة متاحة بين مختلف المخاطر التي يواجهها جهاز إدارة الاحتياطيات¹.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر:

إن مفهوم إدارة المخاطر يعني إدارة ومراقبة الانكشافات للمخاطر المالية والتشغيلية التي ترافق توظيف هذه الاحتياطيات وذلك وفقا لأفضل الممارسات الدولية ولأهداف السياسة النقدية².

وعموما تنقسم المخاطر المرتبطة بإدارة احتياطيات الصرف الأجنبي إلى ما يلي³:

أولاً: مخاطر الائتمان:

هي مخاطر عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب المقترضين للقروض أو غيرها من الأصول المالية؛ أو عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب الطرف المقابل لالتزاماته في العقود المالية.

ثانياً: مخاطر السوق:

هي المخاطر المصاحبة للتغيرات في أسعار السوق وتنقسم إلى:

- 1- مخاطر أسعار الصرف: هي مخاطر حدوث تحركات غير مواتية في أسعار الصرف المشتقة للعمليات الأجنبية على نحو يخفض من قيمة الاحتياطيات الدولية بالعملة المحلية.

¹ عمدي الطيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 95، 96.

² مظهر محمد الصالح، مهام إدارة الاحتياطي الرسمي النقدي الأجنبي وضمان الأمن الاقتصادي الوطني، متاح على الموقع

<http://www.alittihad.com/paper.php?name=News&file=article&cid=66703>، بتاريخ: 01 مارس 2016.

³ الشريف بق، عبد الحميد مرغين، إدارة احتياطيات النقد الأجنبي في الجزائر - القرض والتحديات - مجلة التكامل الاقتصادي، محرم التكامل

الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر، العدد: 02، 2014، ص، ص 216، 217.

2- مخاطر سعر الفائدة: تنطوي على الآثار السلبية للزيادات في عائد السوق التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للاستثمارات المقترنة بأسعار فائدة ثابتة في حافظة الاحتياطيات.

3- مخاطر السيولة: هي المضاعف التي يمكن أن تواجه بيع كميات كبيرة من الأصول على وجه السرعة، وهو ما يمكن أن يحدث عندما تصبح أحوال السوق غير مواتية نتيجة لحداث حركات معاكسة في الأسعار.

4- المخاطر التشغيلية: تنشأ عن عدم كفاية الضوابط والإجراءات الداخلية أو فشلها أو عدم مراعاتها على نحو يهدد سلامة نظم العمل وسيرها.

وبالتالي يجب أن يكون هناك إطار يحدد ويقدر مخاطر عمليات إدارة الاحتياطيات، ويسمح بإدارة المخاطر على أساس محددات أو مستويات مقبولة، فعلى الرغم من عدم وجود صيغة محددة لإدارة المخاطر تناسب كل الأوضاع، فإن العديد من هيئات إدارة الاحتياطيات التي تستفيد عمليا من مبادئ إدارة الحوافض المقبولة عموما في تحديد إستراتيجية اختيار الأصول وتوزيعها للسيطرة على حجم الانكشاف للمخاطر الخارجية¹.

المبحث الثاني: واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

يرتبط تراكم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر بارتفاع أسعار النفط، باعتبار الاقتصاد الجزائري هش يعتمد في مدخله على قطاع الحروقات والتي تمثل 98% من إجمالي الصادرات، ويرى الكثير من الاقتصاديين ضرورة الإبقاء على مستوى جيد من الاحتياطيات لدعم الاقتصاد الجزائري.

المنظور الأول: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

نظرا للأهمية البالغة لاحتياطيات الصرف الأجنبي في الاقتصاد متعدد وتنوع مكوناتها، حيث تتكون أهم احتياطيات الصرف الأجنبي بالنسبة للجزائر في الآتي:

¹ عمادي الطيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الفرع الأول: الذهب النقدي:

لعب الذهب دوراً مهماً منذ القدم في تطور اقتصاديات الدول، ولقد كان ولا زال الذهب النقدي أهم مكون من مكونات احتياطيات الصرف الأجنبي لأنه يعتبر الملاذ الآمن وخاصة في أوقات الأزمات.

حيث يعرف دليل الحسابات القومية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1993 الذهب النقدي: " أنه الذهب المسلوک من قبل السلطات النقدية ويخضع لسيطرتها ويعتبر أصلاً من أصولها ومعلوماً من احتياطياتها الأجنبية، ويعامل جميع الذهب المحتفظ به من قبل المؤسسات المالية عدا البنك المركزي باعتباره سعة أو مخزون أو سلعة ثمينة"¹.

ووفقاً لمجلس الذهب العالمي رفعت البنوك المركزية العالمية في عام 2012 مشترياتها من الذهب إلى أعلى مستوى منذ عام 48².

لكن انخفضت قيمة الذهب من احتياطيات الجزائر منذ مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات

الأخرى، ويرجع لانخفاضه في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة

إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي، وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي، ونجحت في هذا الشأن، حيث أنه منذ أن أصبح سعر الذهب متغيراً نادراً ما تعاملت به البنوك التجارية مع بعضها البعض ولجأت في اكتناز الذهب لانخفاض قيمته السوقية عن سعره الرسمي³.

وحسب تقرير المجلس العالمي للذهب فإن احتياطي الذهب للجزائر بقي منذ عدة سنوات عند حدود 173 طن، حيث يفضل البنك المركزي الجزائري كنز العملة الصعبة عن الذهب والتي يعتبرها أفضل معيار لقياس صمود

¹ مراكبي سبلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن علي، الشلف، الجزائر، 2014، ص 29.

² World official holding, International Financial Statistics, December 2013.

³ بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالمخارج، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي سراج، ورقة، العدد 08، 2010، ص 115.

الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية، وتفسر الجزائر هذا الخيار في تسيير الاحتياطيات الرسمية للجزائر بتذبذب سعر الذهب في الأسواق العالمية والذهب بإمكانه أن يؤثر سلبا على مستوى احتياطيات البلاد¹.

حيث تقدر احتياطيات البلاد من الذهب بحسب تقديرات بنك الجزائر ما يعادل 1143,11 مليار دج (حوالي 11,4 مليار دولار) إلى غاية نوفمبر 2015، وبقي عند هذا المستوى منذ عدة سنوات².

وطيلة العام 2015 لم يعلن البنك الجزائري المركزي عن عمليات احتياطيات جديدة من المعدن النفيس، وتوقفت الجزائر عن الشراء منذ عقود، حيث يعود آخر شراء لكميات هامة إلى سبعينات القرن الماضي.

وتضع كميات الذهب التي يمتلكها بنك الجزائر، البلاد في المرتبة 25 عالميا في مجال الاحتياطيات الرسمية للذهب المملوكة من طرف الدول، والثالثة عربيا بعد السعودية ولبنان³.

الفرع الثاني: العملات الأجنبية:

هي موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى، والتي تشمل أوراق النقد الأجنبي، الودائع تحت

الطلب ولأجل بالعملات الأجنبية وكذلك السندات الحكومية، ويطلق عليها أيضا بالعملة القابلة للتحويل⁴.

حيث بلغت موجودات الجزائر من العملة الصعبة 1234360,62 مليار دج أي أكثر من 12,34 ألف مليار

دج نهاية 2015⁵، ويعتبر الدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطيات الجزائرية منذ بداية تكوين الاحتياطيات حيث كان يشكل 48% سنة 2000 ونسبة 45% سنة 2001، وأكسب الدولار ميزة العملة الصعبة؛ ومنذ بداية 2002 انخفضت هذه النسبة لتبلغ 42% وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30% من إجمالي

¹ الجزائر في المرتبة 24 عالميا بـ 173,6 طن من احتياطي الذهب، عن الموقع: <http://www.arabic-military.com/t98158-topic> بتاريخ 25 فيفري 2016.

² إحصاءات بنك الجزائر، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

³ نسرين نعراش، احتياطيات الجزائر من الذهب: 173,6 طن نهاية 2015، عن الموقع: <http://aljazairalyoum.com/6535-2/> بتاريخ: 10 أفريل 2016.

⁴ موسى سعيد وآخرين، التمويل الدولي: دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 29.

⁵ إحصائيات بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره.

الاحتياطيات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة الين الياباني منها 12%¹، وتختلف هذه النسب من سنة لأخرى لتبلغ احتياطيات الصرف في الجزائر سنة 2011 على النحو الآتي: 55% بالأورو، 40% بالدولار، و10% بمختلف العملات الدولية الأخرى، وهذا بعد تطبيق بنك الجزائر للتدابير الخاصة بتنويع محفظة العملات المكونة لاحتياطيات الصرف وتوظيف جزء منها على شكل سندات خزينة أمريكية لا تتجاوز في أحسن الأحوال 4%، وجزء منها يودع لدى بنوك مركزية أجنبية².

ويعتبر احتياطي العملة الصعبة المعيار الوحيد الذي يعتمد عليه البنك الجزائري لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمات الخارجية³.

الفرع الثالث: حقوق السحب الخاصة :

تعرف حقوق السحب الخاصة بأنها وحدة نقدية مركزية تتحدد قيمتها طبقا لسلة العملات العالمية، وهي تمثل في نفس الوقت أصل من الأصول النقدية التي يمنحها صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء في صورة قروض تقييد في حساباتهم⁴.

حيث نلاحظ أن حقوق السحب الخاصة في الجزائر وحسب إحصائيات بنك الجزائر أنها في تزايد مستمر إلى غاية 2003، ثم انخفضت سنة 2004، وانخفضت مرة ثانية سنة 2007 وهذا جراء ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية أولا، وانفجار فقاعة الأزمة العالمية ثانية في 2007، حيث تحمل الاقتصاد الجزائري خسارة هذه الأزمة.

وبلغت حقوق السحب الخاصة التي بحوزة الجزائر نهاية 2015 ما مقداره 159915,57 مليار دج⁵.

¹ بوحنيك هدى، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² د. محمد دهن، رصيد احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر يبلغ قرابة 174 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 2011، عن الموقع <http://mohammed.dehane.over-blog.com/article-160-79827704.html> ، بتاريخ 24 فيفري 2016.

³ الجزائر في المرتبة 24 عالميا بـ 173,6 طن من احتياطي الذهب ، مرجع سبق ذكره.

⁴ أحمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولية لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 20.

⁵ إحصائيات بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مصادر تراكم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

يرجع تراكم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر إلى مجموعة من المصادر، وهي الآتي :

الفرع الأول: دور برامج الإصلاح الاقتصادي في تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تبني إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية.

أولاً: برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991) :

من أجل حصول الجزائر على القروض والمساعدات لحل مشاكلها الاقتصادية وقعت الجزائر على اتفاقيتين الأولى كانت في ماي 1989 حيث تعهدت الحكومة الجزائرية لأول مرة على تنفيذ برامج التكيف والاستقرار، وعلى ضوء ذلك تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري، فكانت أولى التجارة الخارجية والمدفوعات بإنهاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف¹.

أما الاتفاق الثاني كان في جوان 1991، وقد كانت أهم الإجراءات التي اتفقت عليها الجزائر مع صندوق النقد الدولي هي²:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذا الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك...

¹ بظاهر عني، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عمر البحث العمولة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، ص 182.

² مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 132.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (1994 - 1998):

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين في تحقيق أهدافهما وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية وجدت السلطات الجزائرية نفسها مرغمة إلى اللجوء مرة ثالثة إلى المؤسسات النقدية الدولية وإبرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي ممتدة على مرحلتين : مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1996¹.

يهدف برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية، السياسية، النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية والقطاع المالي، المالية العامة، الضرائب، الرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص، قطاع الفلاحة، البناء².

الفرع الثاني: فوائض الميزان التجاري:

حقق الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة فائض تجاري وهذا راجع إلى زيادة حجم الصادرات، لكن في ظل ارتفاع حجم الواردات عن حجم الصادرات في السنتين الأخيرتين 2014، 2015 انخفض رصيد الميزان التجاري، كما هو موضح في الجدول الآتي:

¹ مواكبي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 189.

الجدول رقم (09) : تطور رصيد الميزان التجاري من 2008 - 2015:

الوحدة : مليار دولار

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
26,88	59,99	64,71	71,74	72,89	57,09	45,18	78,59	الصادرات
39,7	59,67	54,99	51,57	46,93	38,89	37,40	38,07	الواردات
-12.82	0,32	9,73	20,17	25,96	18,20	7,78	40,52	رصيد الميزان التجاري

Source : Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, Décembre 2015, p15: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن رصيد الميزان التجاري عرف فائض بلغ أقصاه سنة 2008 حيث قدر بـ 40,52 مليار دولار لينخفض إلى 7,78 مليار دولار سنة 2009 ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في سنة 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية، تكن عرف الميزان التجاري ارتفاعا متواصلا إلى غاية 2011 لينخفض تدريجيا ليصل إلى ما دون الصفر سنة 2015، وهذا يعود إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات بسبب انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: مساهمة عوائد النفط في احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

إن استمرار وبقاء اقتصاد الجزائر مرتبط أساسيا بتدفق النفط، بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض أسعاره، إذ يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري، يمكن إدراكه من خلال المؤشرات التالية:

الفرع الأول: هيكل الإنتاج:

يعتبر قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 38%، وهو ما يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25% وهذا بالرغم من الانخفاض

ألاحظ في تمبيع الغاز والتكرير لبعض السنوات بسبب المشاكل التي تم تسجيلها في مصفاة سكيكدة سنة 2004، وارتفعت حصة الإنتاج الجزائري من المحروقات في منظمة الأوبك¹، كما يتوقع استمرار ارتفاعها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : القدرة الإنتاجية للنفط في الجزائر:

الوحدة مليون برميل يوميا.

الفترة	1990	2003	2020	2030	2040
القدرة الإنتاجية	1,3	1,5	1,9	1,8	1,5

المصدر: محمدي الطيب أمحمد، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - الواقع والمتطلبات -، منكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر: 2007-2008، ص 143.

وكما هو موضح في الجدول رقم (10)، في ظل انخفاض القدرة الإنتاجية للنفط لاحقا، بعد بلوغ ذروتها سنة 2020، وفي ظل غياب مؤشر أسعار النفط وتزايد قيمة الواردات في الجزائر مع توقع معدلات تضخم مرتفعة، كل هذه المعطيات ستؤثر سلبا على مستويات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر الذي لا يزال رهين كميات وأسعار النفط خصوصا.

النوع الثاني : سيطرة المحروقات على حجم الصادرات:

حيث تحتل المحروقات أكبر جزء من حجم صادرات الجزائر، ويبدو جليا من خلال الجدول التالي:

¹ عبد مجيد فدي، الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 7 - 8 أفريل، 2008، ص 02.

الجدول رقم (11) : نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2008-2015):

الوحدة مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,71	59,99	26,88
الصادرات من قطاع المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	63,66	58,36	25,79
نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية	%99,21	%98,29	%98,30	%98,31	%98,38	%98,37	%97,28	%95,94

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

كما هو واضح من الجدول رقم (11) فقد شكلت المحروقات 97,28% من الصادرات لسنة 2014 بمبلغ إجمالي قدره 58,36 مليار دولار، وهذا يعني أن باقي الصادرات لا تمثل إلا 2,72% بقيمة تقدر بـ 1,63 مليار دولار، مما يعني في النهاية أن صادرات النفط هي الأساس في تراكم احتياطي الصرف الجزائري.

الفرع الثالث: احتياطي الصرف في الجزائر دالة لأسعار النفط:

يوجد ارتباط وثيق بين أسعار النفط - لا النفط - ومستوى احتياطي الصرف كون أن الجزائر تعتمد أساسا على

المحروقات، وبالتالي فإن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال السنوات الأخيرة ساعد على زيادة الاحتياطات

الرسمية للجزائر¹، ويتزامن زيادة احتياطيات الصرف في الجزائر وسعر النفط. وهذا ما يبينه انشكال الموالي:

¹ زكري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الشكل رقم (04) : تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر والسعر العالمي للنفط من: (1970 - 2010) :

الوحدة : سعر النفط : دولار للبرميل

الاحتياطات:مليار دولار



المصدر: مواكبي سهيلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكره ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص:102.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر عرف تحسنا ملحوظا ومستمرا منذ سنة 1994 وتزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع أسعار النفط.

إلا أن الصدمة البترولية الحالية أدت إلى تآكل احتياطي الصرف بنسبة تزيد عن 20% نهاية سنة 2014¹.

ويشير تقرير الظرف الاقتصادي والمالي لسنة 2015 أن احتياط الجزائر من النقد الأجنبي قد تراجع بنحو 32,57 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015، وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي تعرفها

¹ جريدة الشروق، الجزائر ثاني أغنى بلد عربي من حيث احتياطي الصرف بعد السعودية، عن الموقع:

<https://www.qlazairiss.com/elheddaf/311099> ، بتاريخ 22 فيفري، 2016

البلاد جراء انخيار أسعار البترول في السوق الدولية¹.

المبحث الثالث: مجالات استعمال احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

في إطار القوانين التي وردت في الأمر 03-11 يسمح لبنك الجزائر بإدارة وتسيير احتياطي الصرف الأجنبي بالكيفية التي يراها مناسبة لتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني، ولذلك كانت مجالات استعمال احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر متعددة.

المطلب الأول: تسيير الدين الخارجي:

تتطلب إدارة الاحتياطيات الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات تسيير الدين الخارجي للمحافظة على مستوى الاحتياطيات وتلخيد من الحساسية لزاء التقلبات الخارجية، وقد وضعت الجزائر سياسة خاصة للتسديد المسبق للمديونية وتحويل بعض الديون إلى استثمارات.

الفرع الأول: التسديد المسبق للديون الخارجية:

وهذا انطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، فلقد كادت أن تمتص خدمات المديونية بحمل العوائد².

ونتيجة للارتفاع الجنوني لأسعار المحروقات استطاعت الجزائر تنظيم احتياطياتها الدولية من الصرف الأجنبي في السنوات الأخيرة، واستعملت بنائيا منها في الاستثمار الأجنبي للديون العالية التكلفة³.

وعلى هذا الأساس قررت الجزائر البدء في التسديد المسبق لديونها الخارجية عام 2004، حيث تمكنت الجزائر من

¹ وسبب قرياح، تراجع احتياطي الصرف بـ 32 مليار دولار في ظرف سنة والأزمة تتفاقم عن الموقع:

<http://elmihtar.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%D5%D0%A7%D8%A4/5729.html> 6 جتفي 2016.

² محمدي الطيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ زيري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

سداد 12 قرضا للبنك الإفريقي للتنمية ما وفر للبلاد 187 مليون دولار بالإضافة إلى سداد 22 قرضا للبنك العالمي وهو ما وفر 121 مليون دولار¹.

وفيما يلي مقارنة بسيطة بين نسب الفوائد التي تحصلت عليها الجزائر من توظيف جزء من احتياطياتها في سندات الخزانة الأمريكية ونسب الفوائد التي تدفعها على ديونها الخارجية.

جدول رقم (12) : المقارنة بين أسعار الفائدة على السندات الحكومية وأسعار الفائدة على الديون الخارجية خلال الفترة 2004-2000 :

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	أسعار الفائدة على السندات الحكومية	أسعار الفائدة على الديون الخارجية
2000	6	6,6
2001	5	6,4
2002	4,6	5,4
2003	4	4,8
2004	4,2	4,8

المصدر: محمد الطيب أمحمد، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - الواقع والمنتظبات، ملكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008، ص 156.

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن أسعار الفائدة على الديون الخارجية أكبر من أسعار الفائدة على السندات الحكومية وبالتالي ستكون تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات من خلال التوظيف في السندات الحكومية في هذه الحالة أكبر من تكلفة تسديد الديون قبل آجالها المحددة، وبالتالي كان التسديد المسبق للمديونية الخارجية فرصة بديلة في ظل تراكم الاحتياطيات في الجزائر وغياب البدائل الأخرى.

² مواكي سهيلة، مرجع سبق ذكره: ص 107.

أولاً: الاتفاقيات المبرمة في إطار الدفع المسبق للمديونية الخارجية:

1. توقيع اتفاق مع نادي باريس:

وقعت الجزائر في 11 ماي 2006 اتفاق متعدد الأطراف مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الثنائية والمقدرة بحوالي 7,9 مليار دولار أمريكي¹. حيث طلبت الجزائر رسمياً خلال شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها التي أعيدت جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الخارجية المقدرة بـ15,5 مليار دولار نهاية 2015، كما رغبت الجزائر أن يكون اجتماع باريس أيضاً للتوقيع على اتفاق متعدد الأطراف مع هذه المؤسسة وهذا ما حدث بالفعل².

2. إلغاء ديون الجزائر من قبل روسيا:

تمثل ديون روسيا حوالي 29% من إجمالي الديون الخارجية للجزائر، حيث بلغت حسب التقارير الروسية حوالي 7,4 مليار دولار، وتمكنت الجزائر من التخلص منها عن طريق توقيع اتفاقية بين الجزائر وروسيا، تقوم بموجبها روسيا بإلغاء كافة ديون الجزائر مقابل التزام الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا بقيمة مماثلة أو أكثر منها³.

3: الاتفاق مع نادي لندن للدفع المسبق للديون الخارجية:

بعد الانتهاء من تسوية الديون المسحقة لدى نادي باريس، تم الاتفاق مع نادي لندن بشأن تسديد مسبق للديون التجارية الخارجية؛ وبالتالي اتفقت على تسديد ما قدره 9 مليار دولار من ديونها المستحقة على نادي باريس ولندن⁴.

¹ زكري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² غنوي زحيفة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على التنمية الاقتصادية الجزائرية، ذكره في المجلة، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2007-2008، ص 136.

³ مواكبي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁴ محمدي الطيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

ثانيا: الوضع الحالي للديون الخارجية الجزائرية:

بما لا شك فيه أن انخفاض حجم المديونية أدى إلى تحسن مؤشرات المديونية ويوضح الجدول التالي هيكل وحجم المديونية خلال السنوات الأخيرة:

الجدول رقم (13): هيكل وحجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2010-2015):

الوحدة مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ديون متوسطة وطويلة الأجل	3,279	2,831	2,108	1,729	1,389	1,069
ديون قصيرة الأجل	2,281	1,574	1,568	1,667	2,346	2,117
إجمالي الديون	5,560	4,405	3,676	3,396	3,735	3,186

Source :Banque d'Algérie, Bulletins statistiques trimestriels, Décembre 2015,p16 :

<http://www.bank-of-algeria.dz/>.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13): أن حجم المديونية الخارجية الجزائرية عرف تراجعاً كبيراً فبعد أن كانت سنة 2004 تقريبا 22 مليار دولار¹، أصبحت في نهاية 2015 حوالي 3,186 مليار دولار وبالتالي نتيجة الدفع المسبق للمديونية تخلصت الجزائر من أعبائها، كما تجنبت دفع فوائد هذه الديون للسنوات المتبقية.

الفرع الثاني : سياسة تحويل الدين الخارجي:

يعتبر تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات من أهم أشكال تحويل الدين الخارجي، ومنها لتحويل الدين

إلى:

- مشاريع التنمية البشرية.

- مشاريع حماية البيئة.

¹ مواكبي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

بالنسبة للجزائر فإنها تستفيد من صيغة تحويل المديونية إلى استثمارات من خلال المحافظة على احتياطي الصرف والاقتصاد في العملة الصعبة حيث تدفع المبالغ بالدينار الجزائري، وتعاقدت الجزائر مع بعض البلدان لتحويل ديونها إلى استثمارات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي، إذ تعبر هذه الاتفاقيات بوضوح عن دعم المجموعة المالية الدولية لمسار الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر¹.

الجدول رقم (14): ملخص البلدان التي تعاقدت مع الجزائر لتحويل ديونها إلى استثمارات:

البلد	الشهر و السنة	قيمة الدين الخارجي الممول
اسبانيا	مارس 2002	110 مليون دولار
ايطاليا	جوان 2002	84 مليون دولار
فرنسا	ديسمبر 2002	60,9 مليون دولار
أبو ظبي	جوان 2002	333 مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالبة على تقارير بنك الجزائر، وقراءات نظرية.

وبالتالي نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أنه قد تم تحويل ما قيمته تقريبا 600 مليون دولار كديون إلى استثمارات، مما جعل مستوى الاحتياطات في النهاية يتعزز بهذا المبلغ بدلا من تسليده.

المطلب الثاني: إنشاء صندوق ضبط الموارد:

نظرا لتقلبات أسعار البترول وعدم اليقين المرتبط بما قررت السلطات الجزائرية إنشاء صندوق "سبي" بـ"صندوق ضبط الموارد"، يحصل على امتصاص فائض إيرادات الحيازة البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنويا.

¹ محمد الصيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 160 ، 161.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد:

أولاً: تعريف صندوق ضبط الموارد:

أنشأته الجزائر عام 2000، يصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة لتخزينة العمومية في الجزائر، وتم إنشاؤه بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000¹. وحدد من خلال هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وكذلك أدخل عليه عدة تعديلات أوله في سنة 2004 من خلال قانون المالية لسنة 2004، وقد أضاف هذا التعديل تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير انشط مديونية الخارجية في جانب الإيرادات لهذا الحساب، التعديل الثاني جاء في سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي 2006، وقد أضاف إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عمجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار².

ويقيد في هذا الحساب جانبين جانب الإيرادات وجانب النفقات، كما هو موضح في الشكل الموالي، حيث أن عمل الصندوق يتركز أساساً داخل البلد، لكن يمكن أن يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية³.

¹ «العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية والتجارة»، ما هو صندوق ضبط الموارد الجزائري، علم المراجع:

http://iqitissad.blogspot.com/2014/09/blog-post_29.html بتاريخ: 12 أبريل 2016.

² بوزاخ نيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، المجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 4، 2010، ص 85.

³ سهام بن حيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر - الفترة 2000-2011، مذكر ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فاسندي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص 17.

الشكل رقم (05): قيود حساب التخصيص الخاص " صندوق ضبط الموارد " :

باب النفقات	باب الإيرادات
<ul style="list-style-type: none"> - ضبط نفقات وتوازن ميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي. - تخفيض المديونية الخارجية. - تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبالية بتروولية تقل عن تقديرات قانون المالية. - تغطية العجز في الخزينة العمومية. - تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية. 	<ul style="list-style-type: none"> - فائض القيمة الناتج عن إيرادات جبائية تفوق تقديرات قانون المالية. - كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

المصدر: سهام بن حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر - الفترة 2000-2011، ملكر ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص 18.

ثانيا: أهمية صندوق ضبط الموارد:

يستمد صندوق ضبط الموارد أو الإيرادات أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن تضاعف دوره وأهميته في النشاط التالية¹:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض.

¹ زغيب شهرزاد، حليسي حبيبة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية التوال، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11، 2008، ص

- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى صندوق الادخار.

الفرع الثاني: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد:

تميزت مرحلة التسعينات وهي المرحلة التي سبقت إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بالعجز المسجل في الميزانية العامة للدولة خلال سنتي 1998 و 1999 وهذا راجع أساسا إلى الانخفاض الذي سجل في أسعار المحروقات، إذ تعرضت الميزانية العامة للدولة لصدمة خارجية أثرت سلبا على توازن الميزانية العامة للدولة¹.

أولا: المرحلة من 2000 إلى 2002:

خلال هذه المرحلة عرف رصيد الصندوق تراجعا فبعد أن سجل في سنة 2000 حوالي 232,137 مليار دج انخفض هذا الرصيد ليصل في سنة 2002 إلى حوالي 27,978 مليار دج واستخدمت موارد الصندوق لسداد الدين العام ولم تستخدم في تمويل عجز الميزانية².

ثانيا : المرحلة من 2003 إلى 2009:

خلال هذه المرحلة شهد الصندوق تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2003 كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ بوفليح نزييل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص 250.

² موكني سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الجدول رقم (15): تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات:

الوحدة: مليار دج

السنة	2003	2004	2005	2006	2009
التدفق السنوي لصندوق ضبط الموارد	320,892	623,5	1368,8	1798	4316,465

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15): أن رصيد الصندوق ارتفع من 320,892 مليار دج سنة 2003 إلى 4316,465 مليار دج سنة 2009، كما شهدت السنوات من 2006 إلى 2009 استخدام موارد الصندوق تمويل عجز الخزينة العمومية، وذلك نتيجة تعديل أهداف الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006¹.

ثالثا: المرحلة من 2010 الى 2015:

خلال هذه الفترة شهد الصندوق تذبذبا في رصيده، فبعدما عرف مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار النفط بلغ رصيده سنة 2010 ما قيمته 48420837 مليار دج، و سنة 2011 بلغ 5381.702 مليار دج².

و تم استغلال 364 مليار دينار من رصيد الصندوق سنة 2010 وارتفع الرقم إلى 791 مليار دينار عام 2011 ليتجاوز عتبة 1761 مليار دينار سنة 2012، وبلغ إجمالي رصيد الحساب نهاية 2012 ما قيمته 7917 مليار دينار³. ومنه نستنتج أنه نتيجة للوضع المرهق للجزائر الناجمة عن تراكم حجم كبير لاحتياطي الصرف الأجنبي زادت فوائض الجباية البترولية المحوّلة لصندوق ضبط الإيرادات والتي أدت لتحسنه خلال السنوات الأخيرة.

لكن الصدمة البترولية الحالية أدت إلى تراجع التحويلات المالية في صندوق ضبط الإيرادات بأكثر من 80%

¹ مياكي سهيلة، المرجع السابق، ص 144.

² سهام بن حنيش، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ أنيس نواري، تغطية العجز عبر صندوق ضبط الإيرادات ارتفع بـ 110% في السنوات الأخيرة، على الموقع:

<http://www.djazairress.com/annasr/73227>، بتاريخ: 15 أفريل 2015.

خلال الأشهر العشر الأولى لـ 2015 لتبلغ 255,95 مليار دينار مقابل 1307,36 مليار دج خلال نفس الفترة من 2014.

وعادة ما يتم تمويل الصندوق بين أبريل وماي خلال السنوات الماضية التي شهدت تجاوز أسعار النفط لـ 100 دولار غير أنه في 2015 وبسبب تدهور الأسعار فإنه لم يتم تمويل الصندوق قبل سبتمبر الماضي¹.

المطلب الثالث: تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي:

إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي. فبعد إظهار الجزائر سجلا مقبولا في تطبيق برامج تحقيق الاستقرار والتكليف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية وتحقيقها بعض التقدم في مجال تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، عادت الجزائر إلى مسار التنمية والإنفاق العمومي وذلك بتبني برنامج الإنعاش الاقتصادي².

وهو عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تمثل في برامج استثمارات عمومية³، ممتدة خلال الفترة 2001 - 2014 من خلال 3 مخططات هي:

الفرع الأول : المخطط الرباعي 2001-2004:

ويسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية انقطة 1216 مليار دج ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي⁴، ولقد كانت محاور هذا البرنامج موجهة نحو الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، تعزيز المرفق

¹ تراجع التحويلات نحو صندوق ضبط الإيرادات بأكثر من 80% خلال الأشهر العشر الأولى لـ 2015، على الموقع: <http://www.aps.dz/ar/economie/25100>، بتاريخ: 20 أبريل 2016.

² المبارك محمد، اقتصاد التقود، منشورات دار الأدب، الطبعة الأولى، 2006، ص 144.

³ مخلوفي عبد السلام، العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001، 2014، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي التاسع حول الاقتصاد والمالية الإسلامية: أنسفير، 09، 10 سبتمبر 2013، ص 04.

⁴ مخلوفي عبد السلام، العربي مصطفى، المرجع السابق، ص 05.

العمومية في ميدان الري، انتقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وبالتالي يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى 4 برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين¹ كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (16) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

الوحدة: مليار دج

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
40,1%	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى وهياكل
38,8%	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية وبشرية
12,4%	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8,6%	45,0	-	-	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100%	525,0	20,5	113,9	185,9	205,47	المجموع

المصدر: مواكبي سهيلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكرة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعبي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص 115.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن أكبر مبلغ موجه إلى الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث استفاد بنسبة 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وهذا يدل على أن الجزائر تسعى للنهوض بهذا القطاع.

لقد نتج عن تطبيق هذا البرنامج نتائج عديدة نذكر منها²:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار، أي 3700 مليار دج منها 30 مليار من الإنفاق العمومي.

¹ مواكبي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة سكرية، العدد السابع، 2010، ص ص 204، 205.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8% سنة 2003.
- تراجع في نسبة البطالة من 29% إلى 24%.
- إنجاز آلاف من المنشآت التعاقدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009:

- خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي¹، وضع هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها²:
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: والتي تعتبر ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
 - تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي ، الأمني أو العلمي.
 - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: إن تطوير الموارد البشرية يجنب مشكلة الندرة التي تميز بها الموارد التقليدية في طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك.
 - رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010 - 2014:

يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما

¹ مخلوفي عيد السلام، العربي مصطفى، مرجع سبق ذكره: ص 05.

² صالحي نعيمة، مختار فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على الاقتصادي ، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001، 2014، جامعة سطيف، 11، 12 مارس 2013، ص 06.

يعادل 286 مليار دولار أمريكي¹، وهذا يشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

وقد استفادت من هذا البرنامج القطاعات التالية:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 45,42%.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بنسبة 38,52%.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل بنسبة 16,05%.

حيث تم تمويل هذه البرامج بجزء كبير من احتياطيات الصرف الأجنبي².

ومنه يمكن القول أنه تم تخصيص جزء كبير من الاحتياطيات الأجنبية لتنفيذ وتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واستخدامه في زيادة حجم الاستثمارات المحلية.

¹ محلوي عبد السلام، العربي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 05.

² مواكبي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

خلاصة الفصل:

إن تراكمات الاحتياطيات من المصادر المختلفة خاصة أسعار النفط منها حققت نتائج إيجابية، وذلك من خلال استعمال هذه التراكمات في عدة مجالات، حيث تمكنت الجزائر من التسديد المسبق لديونها الخارجية وتحويل جزء منها إلى استثمارات كما ساعدت التراكمات في احتياطيات الصرف الأجنبي إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد وتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي التي كانت له إيجابياته هو الآخر على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

أساليب إدارة احتياطي الصرف
الأجنبي في الجزائر و دورها في
مواجهة آثار انخفاض أسعار

البتروول.

تمهيد :

يتفق الكثير من المحللين الاقتصاديين على أن خاصية الانتفاع من الاحتياطيات لا تعتمد على حجمها المتراكم بقدر ما تتطلب الإدارة المحكمة والسليمة لهذه الاحتياطيات؛ وبدورها تشمل هذه الإدارة على اختيار وانتقاء التوليفة الملائمة للعناصر التي تتكون منها هذه الاحتياطيات حسب حاجة ووضع كل بلد.

و لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن كيفية إدارة الاحتياطيات في الجزائر بعد الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي أدى إلى تقلص مستوى احتياطياتها، ما يؤدي إلى ضرورة تسيير هذه الاحتياطيات تسييرا حذرا و صارم و ذلك باستخدام أحسن الطرق و البدائل المتاحة لتحقيق عوائد تمكنها من مواجهة أي أزمة مالية.

وستنطلق في هذا الفصل إلى أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ودورها في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول بعد تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي :

المبحث الأول: تناوينا فيه أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

المبحث الثاني: تم فيه تحليل تطور و مدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لمواجهة آثار

انخفاض أسعار البترول.

المبحث الثالث: تقييم سياسة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطيات أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر لما لها من انعكاسات على الاقتصاد الكلي، حيث يعمل بنك الجزائر على تسيير هذه الاحتياطيات تسييرا مربحا لتفادي تعرض احتياطياته للخطر.

المطلب الأول: إدارة الاحتياطي من الذهب النقدي:

على غرار ما تقوم به البنوك المركزية الأخرى على المستوى العالمي، فإن لبنك الجزائر الحق المطلق في إدارة الاحتياطي من الذهب النقدي.

كما ورد في نص المادة 39 من الأمر 03-11: " الاحتياطي من الذهب الذي يتوفر عليه بنك الجزائر ملك للدولة، ويمكن لبنك الجزائر أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولا سيما بالشراء والبيع والإقراض والرهن وذلك نقدا ولأجل، ويمكن أن تستعمل هذه الأرصدة من الذهب كضمان لأي تسييق موجه للتسيير النشط للديون العمومية الخارجية، وفي هذه الحالة يستمع إلى مجلس النقد والقرض ويخطر رئيس الجمهورية بذلك"¹.

فالحجم المودع من الذهب لدى بنك الجزائر أو حتى المحتفظ به خارج الجزائر يعد من أكبر الاحتياطيات في العالم²، حيث حافظت الجزائر على موقعها عربيا فيما يتعلق باحتياطي الذهب الذي تملكه استنادا إلى تقديرات المجلس العالمي للذهب باحتياطي قدر عام 2015 بـ 173.6 طن، وهو ما يضعها في المرتبة 25 عالميا، و 3 عربيا كما ذكر سابقا³.

إلا أن الجزائر لا تحتم إدارة احتياطيها من الذهب بقدر اهتمامها بتوظيف العملة الصعبة و بوية احتياطيها ،

¹ رايدي بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، غير العملة واقتصاديات شمال إفريقيا: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السابع، ص 67، 68.

² عمادي العيب أ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³ تقرير مجلس الذهب العالمي 2015، عن الموقع:

<https://www.nmisr.com/arab-news/saudi-news>، بتاريخ: 20 أبريل 2016.

حيث شكل احتياطي الجزائر من الذهب نهاية السنة الفارطة 3.8% من إجمالي احتياطات البلاد المودعة في الخارج¹، والملحق رقم (01) يبين عدم اهتمام السلطات النقدية بإدارة الجزء الخاص باحتياطي الذهب.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (01) أن احتياطي الذهب مستقر وثابت، طيلة سنة 2012 ولم يطرأ عليه أي تغيير إلى غاية شهر جوان 2013 بقيمة 1139.96 مليار دينار جزائري، لترتفع قيمته في شهر جويلية عام 2013 إلى 1142.87 وارتفع خلال شهر أوت إلى 1143.11 مليار دولار واستقر عند هذه القيمة إلى غاية شهر نوفمبر 2015.

إذ تهتم السلطات النقدية في الجزائر باحتياطي النقد "العملة الصعبة" على احتياطي الذهب، وذلك لأن الذهب الذي يعتبره المستثمرون كملجأ آمن أصبح عرضة لتقلبات السوق الدولية، ما يدفع إلى خلق تدبب في الاحتياطات الخارجية.

إذ ترى الجزائر أنه إذا دمجنا الذهب في قياس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات يمكن أن نجد تذبذب في الاحتياطات الخارجية بالنظر لتقلبات سعر الذهب، في الحقيقة لسنا بحاجة لإضافة الذهب في احتياطياتنا الرسمية من أجل القول أن مكانتنا الخارجية مقبولة².

وبالتالي يمكننا القول أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الجزائر في هذا المجال ليست سياسة رشيدة.

المطلب الثاني: التوظيف في السندات الدولية للخزانة :

يرتكز تسيير بنك الجزائر بالنسبة للتوظيف في السندات الدولية للخزانة على تنوع مزيج تركيبها وسيولتها واستثمارها، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن وأدنى مخاطرة ممكنة، وذلك كما يلي:

إن قرابة 70% من احتياطات الجزائر من الصرف مودعة بمعدل فائدة يقارب 4% في شكل أذونات الخزانة الأمريكية، اليابانية والبريطانية والأوروبية ذات السمعة الجيدة (AAA)، وهي توظيفات طويلة الأجل .

وتتم الجزائر بتوظيف احتياطياتها النقدية الجزائرية في شكل أذونات الخزانة الأمريكية التي تتميز بتوظيفها مضمونا إلى جانب التوظيف في الذهب¹، ونسبة فوائد لا تتعدى 4% لكنها تظل مؤمنة وبعيدة عن التقلبات التي تعرفها

¹ نسرين لعراش، مرجع سبق ذكره.

² نسرين لعراش، مرجع سبق ذكره.

مختلف الأسهم والمؤشرات المالية²، حيث أن انخفاض قيمة هذه الأدوات لا يمكن أن يتم إلا إذا تم بيع كميات كبيرة ومفاجئة لهذه السندات في السوق العالمية، وفي حالة انخفاض قيمة الدولار فإن انخفاض قيمة الأدوات سيزداد، وتجدر الإشارة إلى أن دولاً مثل: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية توظف أكثر من 1300 مليار في شكل أدوات الخزنة الأمريكية، وهو ما سيدفع بها إلى بذل ما في وسعها لمنع انخفاض قيمتها، ومن ثم يمكن القول أن هذه البلدان تحمي أموال الجزائر المودعة في شكل أدوات الخزنة الأمريكية³، إذ جلبت لنا هذه الودائع ما بين 2 إلى 4 مليارات دولار سنوياً كفوائد، وهو ما سمح للدولة بمواصلة برامج تجهيز البلاد⁴.

ومن أهم أنواع السندات التي تتكون منها محفظة استثمار الاحتياطيات بالنسبة للجزائر تشمل على سندات الخزنة "Tresury bonds" والتي يطبق عليها معدل فائدة ثابت كل 6 أشهر، لكن تاريخ يمتد إلى 30 سنة وميزتها أن حاملها "المستثمر" يمكن أن يستفيد من تذبذب أسعار الفائدة (تغيرات أسعار الفائدة كل 6 أشهر خلال 30 سنة)، بالإضافة إلى هذا النوع الهام من السندات هناك أنواع أخرى يمكن للحكومات أن توظف فيها احتياطياتها وهي:

- Tressury Bills: هي سندات قصيرة الأجل، مداها الزمني لا يتجاوز 26 أسبوع، يمكن شراؤها ب 970 دولار وبيعها ب 1000 دولار والحد الأعلى لها هو 5 مليون دولار.
- Tressury notes: يطلق على هذه السندات معدل فائدة ثابت كل ثلاثة أشهر ومدة استحقاقها تتراوح بين سنتين إلى عشر سنوات، والمبالغ التي تصدر بما تتراوح بين 100 دولار و 5 مليون دولار⁵.

وتختلف أسعار الفائدة على هذه السندات، إذ يمكن تلخيص أسعار الفائدة عليها لبعض السنوات، في الجدول التالي:

¹ عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحركة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 20-21 أكتوبر 2009، ص 6، /.

² محمد الطيب أ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 177.

³ عبد الرحمن المازي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁴ عبد المجيد بوزيدي، الجزائر... أين ذهب احتياطي الصرف؟، عن الموقع:

<http://www.al-fadjar.com/ar/index.php?news=155125%3Fprint>، بتاريخ: 1 مارس 2016.

⁵ محمد الطيب أ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 177.

الجدول رقم (17): أسعار الفائدة على السندات خلال الفترة 2000-2005 :

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار الفائدة على السندات	6	5	4,6	4	4,2	4,3

المصدر: محمدي الطيب أ محمد: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر-الواقع والمتطلبات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008، ص 178.

المطلب الثالث: إدارة سلة عملات الاحتياطي :

تشكل العملات الأجنبية أكثر من 90% من إجمالي الأصول الخارجية، وتغير آثار هذه العملات حسب مدى التعامل مع كل دولة وسعر صرفها؛ لذلك يعمل بنك الجزائر على تسيير هذه العملات تسييرا حذرا لحماية احتياطياتها من خطر تقلبات أسعار الصرف وذلك كما يلي:

حيث تزامنت الزيادة المستمرة في الاحتياطيات الرسمية للصرف، في هذه السنوات الأخيرة مع تنوع عملات التوظيف، من أجل تسيير أفضل لخطر الصرف بين العملات الرئيسية¹، وهذا يوافق نظام الصرف الثابت وليس العائم، ذلك أن النظريات الاقتصادية وفي ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغيير في احتياطيات الصرف تكون معدومة، ونتيجة لذلك لا يتغير المخزون الرسمي لاحتياطيات الصرف، أي أن سعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي.

وبالعكس؛ في ظل نظام الصرف الثابت، فإن احتياطي الصرف يتغير بسبب تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف للحفاظ على ثبات سعر الصرف أو تغييره بشكل طفيف وعليه يكون التغيير في احتياطي الصرف هو المتغير الداخلي، وهي الحالة التي تنطبق على حالة الجزائر متمثلة في الارتفاع المستمر لهذه الاحتياطيات ويكون ذلك على حساب ارتفاع قيمة الدينار الجزائري².

¹ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، سنة 2008، ص 03.

² آيت يحيى حمير، التعويم الممدد للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص 68.

ويقوم بنك الجزائر بإدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بعبء وشراء، حسب حاجة الطلب والعرض عليها واستخدامها في عمليات التجارة الدولية، كذلك يعمل على تنوع مزيج العملات المشككة للاحتياطيات لتجنب المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات وتنفادي تأكلها، وذلك باختيار عملات مقبولة يكثر استعمالها في الساحة الدولية، إذ تعتبر مؤشر لقياس مدى حاجة الدولة من عدمها للمساعدات الدولية¹، وفي ذات السياق كشف تقرير بنك الجزائر عن قيام الجزائر منذ 2004 إلى الآن بتنوع الاحتياطي بعد أن كان يتشكل أساسا من الدولار الأمريكي، لتسيير أمثل لمخاطر تقلبات الصرف، ويتشكل الاحتياطي حاليا من نسبة كبيرة من الأورو، ومن الين والجنه الإسترليني بدرجة أقل².

كما يتخذ بنك الجزائر إجراءات إدارة الخوافظ المالية بزيادة العائدات من كل عملة إلى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر إلى أدنى حد، إذ بظهور الأورو قام بنك الجزائر بإتباع سياسة استقرار سعر الصرف إزاء القيمة الحقيقية للدينار مع اتخاذ إجراءات حذرة في السياسة النقدية من خلال نظام قائم على التثبيت الاسمي الضمني بطريقة تمكنها من المحافظة على استقرار الأسعار واستهداف التضخم، لذلك بقي تأثير ارتفاع الأورو محدود على الاقتصاد الوطني، بفضل حسن إدارة احتياطيات الصرف من طرف بنك الجزائر.

كما عمل بنك الجزائر على تسيير احتياطيات الدولة من العملة الصعبة بإتباع معايير الأمن والسيولة والمردودية³. وبالتالي فإن إدارة بنك الجزائر لعملات الاحتياطي مع تحقيق استقرار نسبي لأسعار صرف الدينار تحث ناجحة كونها أدت إلى تحقيق مستوى معين من الاحتياطيات أدى استغلالها في تمويل استثمارات الدولة وإلى تخفيض حاجة الدولة إلى الفروض الخارجية.

المبحث الثاني: تحليل تطور ومدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لمواجهة آثار انخفاض أسعار البترول :

إن انخيار أسعار النفط يؤثر مباشرة على حجم احتياطي الصرف الأجنبي وذلك لاعتماد الاقتصاد الوطني على العوائد النفطية كمصدر وحيد لمداخيل العملة الصعبة.

¹ بوحنيك هدى، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² محمدني الطيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 183، 184.

³ بوحنيك هدى، مرجع سبق ذكره، ص 117.

المطلب الأول: تحليل تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر :

يتعلق حجم الاحتياطي أساسا بسعر النفط، وبالتالي فإن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطي ونخفاضه يؤدي إلى انخفاض وتراجع في قيمة احتياطيات البلد. وقد شهد تطور احتياطي الجزائر ثلاث مراحل أساسية هي:

الفرع الأول: تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (1999-1990) :

تميزت هذه الفترة بمستوى متدني من الاحتياطيات كان سببها انخفاض أسعار البترول التي انتقلت من حوالي 22 دولار عام 1990 لتصل إلى 12.3 دولار عام 1998، ويوضح الجدول التالي تطور الاحتياطيات خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (18): تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 1999-1990 :

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حجم الاحتياطي	0,72	1,48	1,45	1,47	2,67	2,00	4,23	8,04	6,84	4,52

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات بنك الجزائر، على الموقع : <http://www.bank-of-algeria.dz/>

نلاحظ من الجدول رقم (18) تدني مستوى احتياطي الصرف خلال هذه الفترة، ما أدى إلى اضطرابات مالية داخلية وخارجية على المستوى الكلي، حيث قدر حجم الاحتياطي سنة 1990 بـ 0.72 مليار دولار، وسنة 1991 بـ 1.48 مليار دولار، وشهد ارتفاعات طفيفة ليصل سنة 1997 إلى 8.04 مليار دولار، لكن سرعان ما عاود الانخفاض نتيجة تأثير الصدمة الخارجية الممثلة في انخفاض أسعار البترول سنتي 1998-1999 ليصل إلى 4.52 مليار دولار سنة 1999.

لقد شهدت هذه المرحلة عجز الجزائر عن سداد ديونها الخارجية وطلبها المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى إمضائها لاتفاقية إعادة جدولة ديونها الخارجية لدى كل من نادي باريس ولندن وهو ما سمح

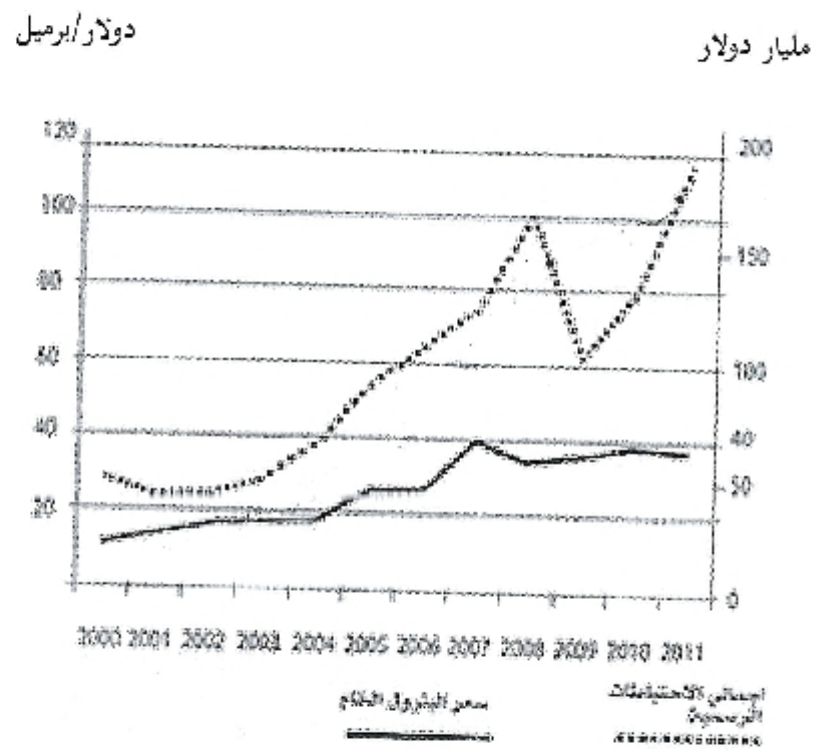
الفصل الثالث: أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ودورها في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول

لها بتأجيل سداد ديونها وبالتالي إعادة بناء احتياطياتها¹.

الفرع الثاني: تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011):

تميزت هذه الفترة بالارتفاع الكبير في حجم الاحتياطيات، تزامن هذا مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط ابتداء من سنة 2003²، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور أسعار البترول واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2011):



المصدر: طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، العدد 12، 2014، ص 27.

ويوضح الجدول الموالي تطور قيمة الاحتياطيات خلال هذه الفترة:

¹ الشريف بقة، عبد الحميد، مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 218.
² طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص 27.

الجدول رقم(19): تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011) :

الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الاحتياطي
2000	12,02
2001	18,08
2002	23,23
2003	12,33
2004	43,24
2005	56,3
2006	77,91
2007	110,18
2008	143,10
2009	148,91
2010	162,22
2011	182,22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

نلاحظ من الجدول رقم 19 أن حجم الاحتياطات عرفت تطور ملحوظ خلال هذه الفترة، حيث قدرت الاحتياطات بداية من سنة 2000 بـ 12.02 مليار دولار، أما نهاية 2003 وصل مستوى احتياطي الصرف إلى 33.12 مليار دولار مقابل 23.23 مليار دولار نهاية 2002 أي بزيادة قدرت بـ 9.89 مليار دولار، ثم واصل في الاتجاه المتصاعد ليبلغ سنة 2004 أكثر من 43 مليار دولار، واستمرت الاحتياطات في الارتفاع لتقفز سنة 2011 إلى 182.22 مليار دولار، ويفسر هذا الاتجاه التصاعدي لاحتياطي الصرف، في التحسن المتزايد لوضعية الميزان التجاري من سنة إلى أخرى الذي مرده الوضعية الجيدة لأسعار النفط والارتفاع الكبير الذي عرفته خلال هذه السنوات، ومن ثم تأثير ذلك على ميزان المدفوعات مما سمح بتكوين أفضل لاحتياطي الصرف.

الفرع الثالث: تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2012-2015) :

شهد تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال هذه الفترة نمو بطيء مقارنة بالسنوات الماضية، ويعود هذا لتراجع أسعار النفط، ويوضح الجدول التالي تطور قيمة الاحتياطات خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (20): تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2012-2015) :

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015
حجم الاحتياطي	190,66	194,01	178,93	159,91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20): انخفاض تراكم الاحتياطيات، حيث وصل حجم الاحتياطي سنة 2012 إلى 190.66 مليار دولار مقابل 182.22 مليار دولار سنة 2011 أي بزيادة قدرت بـ 8.44 مليار دولار ، وفي سنة 2013 بلغ انصرف الأجنبي 194.01 مليار دولار أي بزيادة قدرت بـ 3.35 مليار دولار فقط مقارنة بسنة 2012، وواصل حجم الاحتياطي تراجعاً بسبب تأثير الصدمة الخارجية على ميزان المدفوعات الذي أدى إلى انكماش معتبر في احتياطي الصرف وصل إلى 178.93 مليار دولار سنة 2014، وإلى 159.91 مليار دولار سنة 2015 أي انخفض بواقع 19.02 مليار دولار في أقل من سنة.

المطلب الثاني: تحليل مدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر :

للحكم على مدى كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لابد من معرفة مدى تجاوزه للمعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في تقييم مدى كفاية الامتيازات الأجنبية لأى دولة ومن أهمها¹:

- مدى تغطية الاحتياطيات للمستوردات بالأشهر: أي عدد أشهر الموالى من المستوردات من السلع والخدمات، علماً أن الحد الأمثل يبلغ ثلاثة شهور على الأقل.
- نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود مقارنة بحد امثل لا يقل عن 20%.
- نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي قصير الأجل مقارنة بحد امثل أدناه 150%.

الفرع الأول: مدى تغطية الاحتياطيات للمستوردات بالأشهر :

يعتبر الكثير أن أفضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات في الاقتصاد الجزائري هو المؤشر

¹ International monetary fund, Debt and reserve-Related Indicators of Externel Vulnerability, 2000, Retrieved from: <http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.html> .

الذي يقيس عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات، باعتبار الاقتصاد الجزائري يتميز بدرجة عالية من التنوع للواردات، حيث يعتبر أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والتي تعتبر كافية في الاقتصاد الجزائري هي ستة أشهر.

فالأزمات المتلاحقة لموازن المدفوعات للدول أدى إلى الاهتمام بدراسة محددات اتجاه الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية واستخدام الاحتياطيات الدولية المتاحة، حيث تستجيب الواردات في الجزائر بشكل خاص للمتاح من احتياطيات الصرف الأجنبي لدى البنوك المركزية، وبدرجة أكبر من استجابتها لمستوى الدخل، حيث أن المصدر الرئيسي لتمويل الواردات في الجزائر هو ما يوجد من احتياطيات صرف أجنبي¹.

ويوضح الملحق رقم (02) عدد شهور وأيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الرسمية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

حيث نلاحظ من خلاله أن معدل تغطية الاحتياطيات للواردات عرفت تحسنا ملحوظا، فبعدها كانت الجزائر غير قادرة على تغطية الحد الأدنى لوارداتها "3 أشهر" أصبحت في السنوات الأخيرة قادرة على تغطية أكثر من 6 أشهر للواردات، حيث وصلت نسبة الاحتياطيات إلى الواردات سنة 2014 إلى 30.08 شهرا، أي أكثر من سنتين ونصف، ويعتبر مدة مبالغ فيها كثيرا مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطيات، وترجع هذه النسبة العالية إلى تحسن كبير في الحساب الجاري الناتج عن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في السنوات الماضية، وبالرغم من انخفاض أسعار البترول في الفترة الأخيرة إلا أن مستوى الاحتياطيات في الجزائر في وضع مريح وآمن إذا ما قورنت بالحد الأمثل

الفرع الثاني: نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود:

يقيس هذا المؤشر كمية رؤوس الأموال التي يمكن للأفراد تحويلها إلى الخارج وبالتالي يستخدم كإنذار مبكر لوقوع الأزمات المالية².

¹ بلقيس عبد القادر، احتياطيات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2007-2008، ص 170

² مواكي سهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

يمكن توضيح العلاقة بين الاحتياطات وعرض النقود من خلال الاستيعاب لاحتلال ميزان المدفوعات، والذي يشير إلى أن العجز في ميزان المدفوعات ينطوي على أحد البديلين¹:

- نفاذ الأرصدة النقدية للمقيمين كنتيجة لتمويل النقود إلى سلطة الصرف الأجنبي.

- إعادة بناء الأرصدة النقدية للمقيمين عن طريق بيع أوراق مالية في السوق المفتوحة إلى السلطات النقدية.

إن أخذنا النقطة الزمنية الذهبية "كما تسمى في نظرية رأس المال" فإن العجز في ميزان المدفوعات ينطوي على الأرصدة النقدية الحالية تفوق المستوى المرغوب، فالعجز هو نتيجة مباشرة لمحاولة التخلص من تلك الأرصدة.

فإذا كان مستوى الأرصدة النقدية فوق المستوى المرغوب فإنه سيكون هناك طلب أكبر على الاحتياطات، أما إذا سمحت السلطات النقدية باستنزاف الأكتناز مع عدم خلق الائتمان فإن الطلب على الاحتياطات يكون قليل.

هَذَا هناك من يعتمد على مؤشر الاحتياطات إلى العرض النقدي كمؤشر على كفاية الاحتياطات، ويمكن توضيح تطور هذا المؤشر بالنسبة للجزائر في الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الملحق رقم 03 أن نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود قد عرفت تطورا متواصلا، حيث انتقلت من 5% سنة 1993 لتتعدى 44% سنة 2000، و150% سنة 2009، ثم عرفت انخفاضا تدريجيا بعد هذه السنة لتستقر عند 116% سنة 2014، وبالرغم من انخفاض قيمة هذه النسبة في السنوات الأخيرة إلا أنها تجاوزت بكثير الحد الأمثل الذي وضعته المعايير الدولية وهي أن لا يقل عن 20% مما يدل على أن بنك الجزائر له قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته والدفع عن سعر صرف عماته وإدارتها في حدود ضيقة، ففي حالة الأزمات المالية تعتمد الثقة في النظام المالي المحلي وبالتالي يقبل الأفراد على تمويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية وتصدير رأس المال إلى الخارج وبالتالي تكون هذه النسبة منخفضة.

الفرع الثالث: نسبة الاحتياطات إلى الدين الخارجي قصير الأجل:

يستعمل هذا المؤشر لقياس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية قصيرة الأجل، ويعتبر من أهم

¹ محمد بن علي العتلا، محددات الاحتياطات الدولية في الدول العربية، مجلة آفاق السنة العاشرة، العدد الثالث، 1998، ص182.

المؤشرات لتقييم كفاءة الاحتياطيات في الدول النامية باعتبار هذه الأخيرة تعاني من مديونية كبيرة¹، ويوضح الملحق رقم (04) تطور مؤشر نسبة الاحتياطيات إلى الدين الخارجي قصير الأجل في الجزائر.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (04): أن هذا المؤشر في تطور مستمر، فإذا كان حده الأمثل وفق المقاييس الدولية هو 150% فإنه في حالة الجزائر قد تجاوز هذا الحد بكثير، فقد بلغ سنة 1996 ما مقداره 1289% ليسجل عام 2002 ما مقداره 22774%، وعليه فالاحتياطيات في الجزائر ليست كافية لتسديد الديون قصيرة الأجل فقط بل كافية لتسديد الديون متوسطة الأجل أيضا، ما يعني أن احتياطيات الجزائر تتوفر على هامش أمان وملاءة مالية خارجية معتبرة.

المطلب الثالث: دور أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في مواجهة آثار انخفاض أسعار البترول في الجزائر:

إذا كانت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر قوية وتمثل إرساء الاستقرار المالي الخارجي، فإن الهشاشة المتزايدة لميزان المدفوعات أمام الاتجاه التصاعدي لواردات السلع والخدمات تجعله أقل قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية خصوصا تلك المتعلقة بانخفاض أسعار المحروقات: من هنا تبرز أهمية التسيير الحذر لاحتياطيات الصرف الرسمية من قبل بنك الجزائر².

فلميزانية الدولة دور فعال وأساسي لضمان السير الحسن للمصالح العمومية ومن خلالها تقدر النفقات مقارنة بالإيرادات السنوية وهذا ما يسهم في تنفيذ المحططات التنموية، وتنمير الإيرادات العامة في الجزائر في أن جزء كبير منها يتأثر عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم موارد الدولة، وبالتالي فإن الانخفاض الكبير لأسعار البترول في الفترة الراهنة كان له تأثير على الإيرادات الناتجة أساسا عن حصيلة صادرات المحروقات، ويبين الجدول التالي تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2008-2015

¹ مواكبي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 06.

الجدول رقم (21): تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2008-2015.

الوحدة: مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,71	59,99	26,88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) استمرار انخفاض قيمة الصادرات ابتداء من سنة 2011 والتي قدرت بـ 72,89 مليار دولار إلى أن بلغت 59,99 مليار دولار سنة 2014 وبلغت 26,88 مليار دولار إلى غاية سبتمبر 2015 مقارنة بسنة 2014 أي انخفضت بمقدار 33,11 مليار دولار، هذا ما أدى بدوره إلى انخفاض حصيله الإيرادات العامة للدولة لأكثر من 20 مليار دولار العام الحالي لتستقر في حدود 40 مليار دولار حسب تقرير صندوق النقد الدولي، وبحسب التقرير فإن مداخيل النفط تراجعت إلى أقل من 40 مليار دولار هذا العام، مع تسجيل عجز كبير في الميزانية السنوية الذي تجاوز عتبة 15%¹، وبالتالي فإن إيرادات الدولة شهدت انخفاض كبير نتيجة الصدمة النفطية الراهنة.

وحسب التقارير السنوية لبنك الجزائر فإن توظيفات احتياطيات الصرف الأجنبي في الخارج قد حققت عوائد معتبرة تختلف من سنة إلى أخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): عوائد توظيفات احتياطيات النقد الأجنبي للجزائر خلال الفترة 2006-2014 :

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014
مقدار العائد	2.42	3.81	5.13	4.74	4.60	3.67	9.60	4.84

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

¹ أنيس نواري، تراجع إيرادات الجزائر بـ 20 مليار دولار هذا العام، على موقع: <http://www.annasronline.com/index.php> بتاريخ: 2016/06/12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن توظيفات احتياطيات الصرف الأجنبي في الخارج حققت عوائد يمكن القول أنها معتبرة نوعا ما كونها حققت في ظرف يتميز بانخفاض أهم مورد لهذه الاحتياطيات و هي أسعار النفط، بالإضافة إلى معدلات الفائدة العالمية الضعيفة، حيث بلغ مقدار العائد 4.84 مليار دولار سنة 2014 مقابل 9.60 مليار دولار سنة 2013 و3.76 مليار دولار سنة 2012، و هذا ما يثبت التسيير الحسن لهذه الاحتياطيات من طرف بنك الجزائر، إلا أن هذا التسيير الذي سمح بتحقيق هذه العوائد غير كافي لتغطية الانخفاض في قيمة الإيرادات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، حيث نلاحظ أن أكبر عائد حقق من توظيف احتياطيات النقد الأجنبي للجزائر كان سنة 2013 بمقدار 9.60 مليار دولار، وهذا مقارنة ببقية العوائد المحققة وحتى هذه القيمة لا تغطي قيمة الانخفاض الذي شهدته حصيلة الصادرات وبالتالي الإيرادات العامة للدولة.

كما أن هذه العوائد غير كافية لتغطية الانخفاض في احتياطي الصرف الأجنبي الناتج هو الآخر عن انخفاض أسعار البترول، حيث بلغت الاحتياطيات ما قيمته 159.91 مليار دولار سنة 2015 مقابل 178.93 مليار دولار سنة 2014 و 194.01 مليار دولار سنة 2013 أي انخفضت سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بمقدار 19.02 مليار دولار، وانخفضت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بمقدار 15.08 مليار دولار وحتى أكبر عائد حقق من توظيف احتياطيات الجزائر غير كافي لتغطية قيمة هذا الانخفاض. حيث نجد أنها انخفضت سنة 2014 بمقدار 15.08 مليار دولار في حين كانت العوائد المحققة من تسيير الاحتياطيات خلال هذه السنة 4.84 مليار دولار، وهذا ما يثبت أن أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر غير كافية لمواجهة آثار انخفاض أسعار البترول، ولكن يمكن القول أن هذه الأساليب تساهم نوعا ما في التخفيف من أثر الصدمة الخارجية على وضعيت احتياطيات الصرف الرسمية في الجزائر.

ويواصل بنك الجزائر التسيير الحذر لاحتياطيات الصرف الرسمية، معززا أكثر فأكثر المتابعة الصارمة والتسيير الجيد للمخاطر، لاسيما بواسطة تدابير احترازية ملائمة لحماية رأس مال الاستثمارات من أي خسارة، وسعيا في نفس الوقت إلى تحقيق مستوى مقبول من العوائد أخذا بعين الاعتبار استمرار وضعيت معدلات فائدة عالمية ضعيفة، من جهة أخرى يساهم التسيير الحذر للاحتياطيات الرسمية للصرف لبنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط، في ظرف يتميز بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف الفعلي للدينار، لإبقائه قريبا من مستواه التوازني الأساسي¹.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 66.

المبحث الثالث: تقييم سياسة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

إن انخفاض أسعار البترول في الفترة الراهنة يعتبر صدمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري لاعتماد صادراتها بشكل كبير على قطاع الخروقات، من هنا تبرز أهمية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي التي يمكن أن تساهم في مواجهة أي صدمة خارجية إذا كانت تسير بشكل جيد.

المطلب الأول: تقييم إستراتيجية توظيف الاحتياطي في الجزائر:

تنتهج الجزائر سياسة معينة في توظيفها لاحتياطياتها يمكن تقديم بعض المعطيات منها بالاعتماد على بعض

المعلومات المقدمة من قبل محافظ بنك الجزائر كما يلي¹:

- فيما يخص المبادئ التي تحكم إدارة هذه الاحتياطيات: ينتهج بنك الجزائر التسيير الحذر للاحتياطيات الرسمية بتبني مبادئ الأمن والسيولة والمردودية، فمبدأ الأمن يقتضي الحفاظ على قيمة رأس المال من خلال العمل على التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول وهذا بتشكيل محفظة متنوعة الأصول وذات النوعية الرفيعة مع تطبيق الممارسات الملائمة لتخفيض المخاطر، أما مبدأ الحفاظ على مستوى عال من السيولة فيكون عبر توظيف الاحتياطيات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون خطر فقدان القيمة، وذلك طبعاً مع السعي للحصول على المردود الأمثل مع احترام الأهداف المتسلقة بالأمن والسيولة.
- فيما يخص مجالات توظيف هذه الاحتياطيات فتشمل: البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية مثل: بنك التسويات الدولية والبنوك التجارية ذات التصنيف الجيد فيما يخص الملاءة والقرض، وأيضاً شراء السندات الحكومية.
- فيما يخص أماكن التوظيف: فإن حوالي 98% من هذه التوظيفات موزعة ما بين الولايات المتحدة وأوروبا.

¹ عمدة لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة أمام نواب المجلس

الشعبي الوطني يوم 16.10.2011 متاح على الموقع بنك الجزائر: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

• بعد الانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، قام بنك الجزائر بإرساء إطار مؤسسي لإدارة الاحتياطيات يقوم على تبني نهج حذر في إدارتها وذلك من أجل الحفاظ على رأس مال المستثمر ضد أي انخفاض في قيمة العملة، كما فرضت مخاطر القروض على بنك الجزائر تقليص الإيداعات لدى البنوك الدولية إلى 1.75% من المبلغ الإجمالي للاحتياطيات بعد ما كانت سابقا في حدود 20%؛ وتندرج هذه السياسة ضمن مبدأ التنوع الذي انطلق عام 2004 بهدف تأمين الاحتياطيات ضد الصدمات الخارجية، وكذلك تدنية مخاطر الخسائر في القيمة السوقية للأصول عبر الحفاظ على محفظة مالية متنوعة تتميز بمستوى عالي من السيولة مع أصول قابلة لإعادة البيع في كل الأوقات وذلك في إطار تعظيم العائد المتوقع من توظيفها.

و بالرغم من هذا التسيير الحذر لاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر إلا أن عوائد توظيفه غير كافية لتغطية الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول كونها لا تغطي حتى نصف قيمة الانخفاض في الإيرادات العامة للدولة ومن احتياطي البلاد.

المطلب الثاني: احتياطيات الصرف الأجنبي وتداعيات الأزمات المالية في الجزائر:

وفقا لبعض الخبراء الاقتصاديين فإن خصوصيات الاقتصاد الجزائري تجعله بعيدا عن تأثيرات أي أزمة مالية، وذلك للأسباب التالية¹:

الفرع الأول: الملاءة المالية الخارجية الجيدة:

إن الإيرادات الصافية الأجنبي المتراكمة نتيجة الارتفاع التاريخي في أسعار الهيدروكربونات منذ عام 2001 قد مكنت الجزائر من التوفر على إمكانيات مالية هامة تم استخدامها جزئيا لتسديد المسبق لديونها الخارجية، كما ساعدتها على مواجهة صدمات انهيار أسعار النفط عقب الأزمة المالية العالمية، وعدم زعزعة استقرار اقتصادها جراء الصدمة الخارجية الراهنة.

الفرع الثاني: ضعف انفتاح وارتباط النظام المالي الجزائري بالأنظمة المالية العالمية:

¹ الشريف بقّة، عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 226 228.

لقد انتشرت عدوى الأزمة المالية العالمية سابقا سريعا نتيجة تداول أدوات مالية ملوثة بين مختلف البنوك الدولية بفعل آلية التوريق، حيث أن ميزانيات البنوك أصبحت تضم أصولا مسمومة بمبالغ ضخمة، وأدى عدم القدرة على تحصيلها إلى إفلاسها وانحيارها، أما بالنسبة لسياسة النظام البنكي الجزائري فجعله في منأى عن تداعيات أي أزمة مالية نتيجة لمحدودية علاقاتها المالية والمصرفية، كما أنه نظام تقليدي يتعامل بأدوات مالية تقليدية ويسيطر عليه القطاع العام ويتميز بتشديد شروط الإقراض وعدم التوسع في منح القروض، يضاف إلى ذلك ضعف الانفتاح على المعاملات المالية الحديثة في الأسواق المالية الدولية.

الفرع الثالث: عدم تأثر احتياطات النقد الأجنبي الموظفة بالخارج:

توظيف الاحتياطات غالبا ما يكون على شكل ودائع بنكية مدرة للفوائد في بنوك دولية، أو من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية أو الفرنسية مقابل فوائد سنوية، وعليه إذا لم يتأثر بنك الإيداع بالإفلاس فإن هذه الودائع غير معرضة لخطر عدم التسديد، أما إذا استثمرت في شراء سندات الخزانة الأمريكية مثلا فهذه الأخيرة مضمونة الإرجاع لأن الدولة الأمريكية هي الضامن، وبالنسبة للجزائر فإن أغلب توظيفاتها لاحتياطاتها قد تركز في شراء سندات الخزانة الأمريكية كما ذكر سابقا، مما يجعلها بعيدة عن خطر عدم التسديد ويبقى الخطر الوحيد الذي تواجهه هذه الاحتياطات هو تقلب أسعار صرف العملات الموظفة بها، ولتقليل من هذا الخطر يقوم البنك المركزي باعتماد مبدأ التنويع حيث يوظفها في أنحاء مختلفة من العالم وعملاات مختلفة.

الفرع الرابع: عدم وجود خطر العجز في الميزانية العامة للدولة :

استحدثت الجزائر في عام 2001 صندوق ضبط الإيرادات الذي تسجل فيه فوائض الجباية البترولية المحصلة عن تلك المقدرة في قانون المالية، وقد أدى الارتفاع المتواصل والقياسي في أسعار البترول العشرية الأخيرة في تسجيل فوائض هامة في هذا الصندوق، وهو ما يسمح للجزائر بضمان التوازن في ميزانيتها العامة في السنوات اللاحقة دون مخاوف من انعكاسات انخفاض أسعار البترول.

المطلب الثالث: تقييم استراتيجية تسيير الاحتياطات في الجزائر:

تعاني سياسة إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر من بعض النقائص نلخص أهمها فيما يلي¹:

¹ أنشرف بقة، عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 229.

- غياب الشفافية والإفصاح في تسيير هذه الاحتياطيات نظرا لعدم وجود بيانات وتقارير سنوية أو نصف سنوية عن كيفية تسييرها وأماكن توظيفها، والخسائر التي تتعرض لها، على الرغم من أن قانون النقد والقرض في الجزائر يمنح مجلس النقد والقرض مسؤولية إدارة هذه الاحتياطيات.
- إن مبدأ التنوع المعتمد في إدارة هذه الاحتياطيات موجود فقط على مستوى عملات التوظيف، ولكن طرق التوظيف تبرز سيطرة سندات الخزينة التي تصدرها الدول، يضاف إلى ذلك غياب فكرة إنشاء صناديق سيادية لشراء أسهم شركات أجنبية بهدف الحصول على التكنولوجيا الضرورية لإرساء قاعدة صناعية وطنية؛ وهو ما يعكس غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل في إدارة هذه الاحتياطيات والتركيز فقط على مبدأي السيولة والأمان.
- غياب البيانات والمعلومات حول احتياطي البلد من الذهب مثل: مكان توظيفه والعوائد المحققة عليه، وعمليات الشراء التي تتم عليه سواء من صندوق النقد الدولي أو من بلدان أخرى.
- عدم توفر معلومات حول كيفية رسم سياسة استثمار هذه الاحتياطيات ومعايير اختيار تركيبة العملات؛ وكذا مدى اعتماد التقنيات الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر المرتبطة بتوظيفاتها كإدارة مخاطر القرض ومخاطر السوق وخطر السيولة والخطر التشغيلي ونظام الرقابة.
- إن كثرة مستوردات الجزائر وتموها المقرض يعتبر عاملا مساعدا على استنزاف العملة الصعبة بسبب الطلب المتزايد على النقد الأجنبي لتسيير هذه المستوردات، والدولة تقوم بإدخال العملة الصعبة إلى البلاد عن طريق مبيعات المحروقات فقط. بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد.

بالإضافة إلى أنه لا توجد فلسفة اقتصادية واضحة تجعل الإيرادات المالية للاقتصاد الجزائري متنوعة وليس من مورد أحادي فقط بسبب البيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي ولدخول العملات الصعبة.

خلاصة الفصل:

إنه بالرغم من أن سياسة توظيفات احتياطيات الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر تعتبر سياسة حذرة وسليمة نتج عنها تحقيق عوائد سنوية تختلف من سنة إلى أخرى، إلا أنها لا تغطي ما خلفه انخفاض أسعار البترول من آثار في الفترة الراهنة، وبالتالي فإن سياسة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لا تعتبر فعالة لمواجهة آثار انخفاض أسعار البترول؛ لكن يمكن القول أنها تساهم نوعا ما في التخفيف من أثر الصدمة الخارجية على وضعية احتياطيات الصرف الرسمية في ظل الظرف الحالي المتميز بالتقلص القوي في إيرادات الصادرات أمام تحويلات بعنوان واردات السلع و الخدمات لا تزال مرتفعة.

الخاتمة العامة.

من خلال ماتم عرضه في مختلف أطوار الدراسة، أمكننا الوقوف على أن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال السنوات الماضية ساعد على زيادة الاحتياطيات الرسمية للجزائر، حيث نجد من خلال تحليلنا لواقع الاقتصاد الجزائري مقارنة بما تنص عليه المؤشرات و النظريات الاقتصادية أن مستويات احتياطي الصرف الأجنبي المتراكمة هي مستويات فوق الحجم الأمثل التي تحدده جميع المؤشرات، حيث وصلت نسبة الاحتياطيات إلى الوردات سنة 2014 إلى 30.08 شهرا و تعتبر مدة مبالغ فيها كثيرا مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطيات المقدرة بثلاثة أشهر كحد أدنى، و تعتمد في تكوينها على الفائض المحقق في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات، وهذا ما يمكن اعتباره من أكبر الأخطار التي تواجه الاقتصاد الوطني و هذا نتيجة للتغيرات العكسية و المفاجئة لأسعار البترول، إلا أن سياسة الدولة في إدارتها لهذه الاحتياطيات تعتبر سياسة سليمة كون أنها تعتمد على التنويع في عملات الاحتياطي بالإضافة إلى التوظيف في السندات الدولية لتخزينة خاصة الأمريكية منها التي تعتبر توظيفاً مضموناً و يحقق فوائد ثابتة و مؤمنة، حيث سمح هذا التوظيف من تحقيق عوائد سنوية مختلفة، إلا أنها غير كافية لمواجهة ما خلفه انخفاض أسعار البترول من آثار، كون أن هذه العوائد لا تغطي قيمة الانخفاض في حصيلة الصادرات و بالتالي الإيرادات العامة للدولة بالإضافة إلى الانخفاض الذي شهدته احتياطي الصرف الأجنبي بسبب الأزمة النفطية الراهنة.

اختبار الفرضيات :

فيما يلي اختبار لمدى صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة :

الفرضية الأولى: و التي تنص على أن استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية و استقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، فحدوث أي سدمة أو أزمة في أسمار اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على التغيرات الاقتصادية في الجزائر، و قد أثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية: فالتغيرات الاقتصادية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وقد شهدنا ذلك من خلال الأزمات التي عصفت بأسعار البترول بداية من أزمة 1973 إلى الأزمة الراهنة، حيث كان هذه الأزمات تأثير على النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، الميزانية العامة، الاحتياطيات الرسمية...

الفرضية الثانية: و التي تنص على أن إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر تتميز بالرشادة كونها تهدف إلى مواكبة السياسة الاقتصادية للبلاد، فبنا يثبت صحة هذه الفرضية كون أن الجزائر استعملت تراكمات احتياطي الصرف الأجنبي في عدة مجالات تخدم الاقتصاد الوطني، حيث تمكنت الجزائر من تنظيم احتياطياتها الدولية من انصرف الأجنبي في السنوات الأخيرة و استخدم جانباً منها في التسديد المبكر لديونها العالية التكلفة، كما عملت

على إنشاء صندوق ضبط الموارد و الذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي لزيادة حجم الاستثمارات المحلية.

الفرضية الثالثة: و التي تدور حول أن أهم أسلوب تعتمد عليه الجزائر في إدارة احتياطياتها هو الذهب النقدي، إذ تحتم الجزائر بتوظيف هذا الأخير أكثر من اهتمامها بإدارة العملة الصعبة و السندات الدولية للخرافة، و قد أثبتت الدراسة نفي هذه الفرضية، لأن الجزائر لا تهتم بإدارة احتياطياتها من الذهب النقدي بقدر اهتمامها بتوظيف العملة الصعبة و بقية احتياطياتها، كون الذهب عرضة لتقلبات السوق الدولية: ما يدفع إلى خلق تذبذب في الاحتياطيات الرسمية.

الفرضية الرابعة: و التي تنص على أنه لا يمكن لعائدات احتياطي الصرف في الجزائر أن تغطي انخفاض الإيرادات الناتج عن انخفاض أسعار البترول، و قد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كون أن عوائد توظيف احتياطي الصرف الأجنبي و المتروحة بين 2,42 و 9,60 مليار دولار طيلة العشر سنوات الماضية لا تكفي لتغطية الانخفاض الذي شهدته الإيرادات و المقدر بأكثر من 20 مليون دولار.

نتائج البحث:

بعد القيام بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة تبلورت لدينا النتائج الآتية :

- ◀ التقلبات السريعة في أسعار البترول لا تعود بالضرورة إلى التعارض في الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من البترول، بل في كثير من الأحيان إلى عوامل أخرى مثل: تدخلات التنظيمات الدولية في قرارات الإنتاج بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والتي تؤثر كذلك على الإنتاج.
- ◀ ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعلته اقتصاد ريعي هش غير قادرة على مواجهة الصدمات التي تحدث في أسعار هذا الأخير .
- ◀ إن التقلبات السريعة للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا، و هو ما أكدته أزمات تقلبات أسعار البترول التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة انقراض إلى حالة العجز .
- ◀ ارتفاع أسعار البترول هي المحدد الأساسي لتراكم احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر، كون أن هذه الأخيرة هي دالة لأسعار النفط لاعتماد الجزائر أساسا على قطاع المحروقات.
- ◀ إن حجم الاحتياطي الأجنبي لجزائر يمكنها من تحقيق عوائد ضخمة نتيجة التسيير الجيد له وهذا لمواجهة أي صدمة خارجية يمكن أن تصيب اقتصادها.

كما في ظل عدم تغطية عوائد إدارة الاحتياطيات لانعكاسات انخفاض أسعار البترول والتي تتجلى في انخفاض الإيرادات، فإن سياسة بنك الجزائر في إدارة الاحتياطي لا تعتبر فعالة.

التوصيات و الاقتراحات:

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ارتأينا تقديم بعض المقترحات و التوصيات التالية :

لعل يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول و لن يأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، و ترشيد نفقات الدولة و ترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية و أكثر فعالية و مرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي و حقيقي.

لعل فك الارتباط بين تراكم الاحتياطيات و أسعار النفط باعتباره متغير خارجي يصعب التحكم فيه.

لعل نظرا للمخاطر التي يمكن أن تقع فيها الدولة جراء استثمار احتياطياتها الأجنبية في الخارج، يجب أن تخلق مناخا استثماريا في الحدود الوطنية عن طريق القيام بإنشاء مؤسسات صناعية كبرى ذات إنتاجية عالية، و ذلك لتفادي العجز الممكن أن يحصل في الاقتصاد نتيجة اختيار أسعار البترول التي تعتبر المحدد الأساسي لجميع المؤشرات الاقتصادية الجزائرية.

لعل المحافظة على المستوى الحالي لاحتياطيات الصرف الأجنبي، و ذلك بالتقليل من نفقات الدولة كتخفيض رواتب موظفي الرئاسة و الحكومة، و تجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية و التي ليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي.

لعل وضع إستراتيجية جديدة لإدارة الاحتياطيات بالشكل الذي يحقق لها عوائد أكثر، كالأهتمام بإدارة الذهب مثل ما تهتم بإدارة بقية احتياطياتها.

لعل الإفصاح الدوري و الإبلاغ عن حجم و مستويات احتياطيات الصرف الأجنبي لدى السلطات النقدية، و تبني الشفافية في إدارة هذا المستوى من الاحتياطي.

لعل استثمار جزء من الاحتياطيات في مشاريع البنى التحتية، و في تمويل القطاع الخاص المحلي لما لهذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص استيعاب اليد العاملة و خلق مناصب شغل.

لعل تكوين مجلس يستقطب الإطارات المتخصصة و ذات الصلة بإدارة احتياطي الصرف الأجنبي.

آفاق البحث:

بعد هذه الدراسة و استخلاص النتائج السابقة، و تقديم الاقتراحات، و باعتبار أن العديد من النقاط تتطلب تفصيلا أوسع، هذا ما يستلزم وجود مواضيع تكون بمثابة امتداد لهذا الموضوع، لذا يجب التعمق في دراسة مواضيع احتياطي الصرف الأجنبي في الاقتصاد الجزائري.

من أهم هذه المواضيع المقترحة:

1. إدارة المخاطر التي تتعرض لها الاحتياطيات الدولية.
2. احتياطيات الصرف الأجنبي و التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية.
3. دور احتياطي الصرف الأجنبي في جذب الاستثمارات الوطنية.
4. احتياطيات الصرف الأجنبي و تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية.

قائمة المراجع.

أولاً: الكتب .

- 01.أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية تجارب بعض الدول العربية والأجنبية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- 02.أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولية لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
- 03.أحمد منذور، أحمد رمضان: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990.
- 04.بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- 05.حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
- 06.رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1994.
- 07.سمير التبر، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007.
- 08.صديق محمد عفيفي، تسويق البترول: مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة التاسعة، 2003/2002 .
- 09.صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009.
- 10.صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية - المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية، 2013.
- 11.صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، 2001.
- 12.ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 1990.
- 13.ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 14.عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
- 15.عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

16. عبد اللطيف بن اشتهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، بدون طبعة.
17. كامل بكري وآخرون: الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1986 .
18. لويس جيوسقي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منظمة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007.
19. المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الطبعة الأولى، 2006.
20. محمد أحمد الدوري ، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003 .
21. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983.
22. محمد يسري أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1992.
23. محمد يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2008.
24. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
25. موسى سعيد وآخرين، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2008.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات.

أ – أطروحات الدكتوراه:

01. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010- أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013 .
02. هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996-1997.

01. أمينة عتو، انعكاسات صادرات النفط الجزائري على ميزانية الدولة (1996-2012) مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.
02. بلقاسم زباني، دور المحروقات في تمويل التنمية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1995.
03. بلقيوس عبد القادر، احتياجات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2007-2008.
04. جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات - دراسة حالة الجزائر - 1970-2004، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
05. جميلة بن معلم، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2004.
06. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.
07. السيد ربيع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009) ،مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2012.
08. سهام بن حنبل، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر - الفترة 2000-2011، مذكر ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.
09. غلمي زهيدة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2007-2008.
10. فنادرة جميلة، الحماية البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

11. غلديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية - دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
12. محمدي الطيب أحمد، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر- الواقع والمتطلبات-، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008.
13. مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005.
14. مواكي سهيلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.
15. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
16. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (1986-2010)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسلة، الجزائر 2011-2012.
17. وحيد محير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- ثالثا: الملتقيات و المؤتمرات.
- أ - المؤتمرات:
01. صالحى لحية، مخناش فيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على الاقتصادي، مداخلة في المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001، 2014، جامعة سطيف، 11، 12 مارس 2013.

02. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط ، فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 7- 8 أفريل، 2008.
ب- الملتقيات.

01. عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العلية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 20-21 أكتوبر 2009.
02. مخلوفي عبد السلام، العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2004، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي التاسع حول الاقتصاد والمالية الإسلامية، اسطنبول، 09، 10 سبتمبر 2013.

رابعاً: المقالات و المجلات العلمية.

01. إبراهيم شحاتة، أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة؟، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54 ، 1989.
02. الإدارة الاقتصادية أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، عدد 128، 2009.
03. آيت يحي حمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011.
04. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: مخبر البحث العملة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول.
05. بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول - دراسة حالة الجزائر - مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم، الجزائر، العدد 09 جويلية 2015.
06. بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد 08، 2010.
07. بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العملة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول.

08. بوفليخ نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 4، 2010.
09. رحيم حسين وآخرون، الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما في السياسة النقدية والمالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 61-62، 2013.
10. زايدي بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السابع.
11. زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 41، 2008.
12. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السابع، 2010.
13. زغيب شهرزاد، حللمي حليمة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11، 2008.
14. الشريف بقة، عبد الحميد مرغين، إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر-الفرص والتحديات -، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 02، 2014.
15. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12، جوان 2014.
16. فاطمة الزهراء خيازي، أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسة النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 11، 2014.
17. محمد بن علي العقلا، محددات الاحتياطات الدولية في الدول العربية، مجلة آفاق السنة العاشرة، العدد الثالث، 1998.
18. المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، الكويت.
- خامسا: التقارير.
01. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013.

02. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
03. بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، سنة 2008.
04. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي، العدد 28، 2015 .
05. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.
06. محمد لكباسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 16.10.2011.
07. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 27، 2000.
08. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 38، 2011.
09. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 39، 2012.
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40، 2013.
11. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 41، 2014.
- خامسا: مواقع الأنترنت.

- 01- www.arab-api.org/develop_1.htm
- 02- http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm
- 03- <http://www.maspolitiques.com/mas/index.php>
- 04- <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160210/67679.html>
- 05- <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=66703>
- 06- <http://www.arabic-military.com/t98158-topic>
- 07- <http://www.bank-of-algeria.dz/>
- 08- <http://aljazairalyoum.com/6535-2/>
- 09- <http://mohammed.dchane.over-blog.com/article-160-79827704.html>
- 10- <https://www.djazairess.com/elheddaf/311099>
- 11- <http://elmihwar.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/45729.html>
- 12- http://iqtissad.blogspot.com/2014/09/blog-post_29.html
- 13- <http://www.djazairess.com/annasr/73227>
- 14- <http://www.aps.dz/ar/economie/25100->
- 15- <https://www.nmisr.com/arab-news/saudi-news>
- 16- <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=155125%3fprint>
- 17- <http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.html>

- 01- Alain Betoine et autres, **Dictionnaire des sciences économiques**, Armand Colin, Paris.
- 02- Chems Eddine Chitour, **La politique et le nouvel ordre pétrolier international**, Ed Dahleb 1995.
- 03- Maurice Durosset , **Le marché du pétrole** , edition Ellips, 1999.
- 04- Tsvetan Manchev , **International Foreign Exchange Reserve**, Bulgarian national bank, 2009.
- 05- World officiel holding, **International Financial Statistics**, December 2013.

الملاحق

الملحق رقم 01: الوضعية الشهرية لاحتياطي الذهب في الجزائر من الفترة 2012 إلى 2015 :

الوحدة : مليار دينار جزائري

2015	2014	2013	2012	السنوات الأشهر
1143.11	1143.11	1139.96	1139.96	جانفي
1143.11	1143.11	1139.96	1139.96	فيفري
1143.11	1143.11	1139.96	1139.96	مارس
1143.11	1143.11	1139.96	1139.96	أفريل
1143.11	1143.11	1139.96	1139.96	ماي
1143.11	1143.11	1139.96	1139.96	جوان
1143.11	1143.11	1142.87	1139.96	جويلية
1143.11	1143.11	1143.11	1139.96	أوت
1143.11	1143.11	1143.11	1139.96	سبتمبر
1143.11	1143.11	1143.11	1139.96	أكتوبر
1143.11	1143.11	1143.11	1139.96	نوفمبر
/	1143.11	1143.11	1139.96	ديسمبر

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، عن الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

الملحق رقم 02: عدد شهور وأيام الواردات التي تغطيها احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة
(1990-2014) :

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم الاحتياطات	الواردات	عدد شهور تغطية الاحتياطات للواردات
1990	0,72	15,47	0,5 شهر
1991	1,48	10,78	1,65
1992	1,45	11,45	1,52
1993	1,47	11,55	1,53
1994	2,67	11,08	2,89
1995	2,00	12,11	1,98
1996	4,23	11,24	4,52
1997	8,04	10,27	9,39
1998	6,84	10,85	7,57
1999	4,52	11,52	4,71
2000	12,02	11,69	12,33
2001	18,08	11,92	18,20
2002	23,23	14,49	19,24
2003	33,12	16,23	24,47
2004	43,24	21,80	23,79
2005	56,30	24,83	27,20
2006	77,91	25,21	17,08
2007	110,18	26,35	39,73
2008	143,10	37,00	34,99
2009	148,91	37,40	36,41
2010	162,22	38,88	38,32
2011	182,22	44,94	38,03
2012	190,66	51,56	36,66
2013	194,01	54,98	35,40
2014	178,93	59,67	30,08

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات بنك الجزائر، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

الملحق رقم 03: تطور الاحتياطيات إلى عرض النقود في الجزائر للفترة (1993-2014):

السنة	حجم الاحتياطيات 'مليار دولار' (1)	عرض النقود 'مليار دج' (2)	متوسط سعر الصرف دج/دولار (3)	عرض النقود M ₂ "مليار دولار" (4)	الاحتياطيات/M ₂ (1)/(4)
1993	1.47	625.2	23.36	26.76	0.05
1994	2.67	723.5	35.09	20.61	0.12
1995	2.00	799.5	47.68	16.76	0.12
1996	4.23	915.1	54.77	16.76	0.25
1997	8.04	1081.5	57.73	18.73	0.42
1998	6.84	1592.5	58.74	27.11	0.25
1999	4.52	1789.4	66.5	26.90	0.16
2000	12.02	2022.5	75.3	26.85	0.44
2001	18.08	2473.5	77.2	32.04	0.56
2002	23.23	2901.5	79.7	36.40	0.63
2003	33.12	3354.4	77.4	43.33	0.76
2004	43.24	3644.3	72.1	50.54	0.85
2005	56.30	4070.4	73.4	55.45	1.01
2006	77.91	4827.6	73.7	65.50	1.18
2007	110.18	5994.6	69.2	86.62	1.27
2008	143.10	6955.9	64.6	107.67	1.32
2009	148.91	7173.1	72.5	98.93	1.50
2010	162.22	8280.7	73.9	112.05	1.44
2011	183.22	9979.7	75.8	130.99	1.39
2012	190.66	11015.1	76.9	143.23	1.33
2013	194.01	11941.5	78.4	152.31	1.27
2014	178.93	13663.9	88.6	154.22	1.16

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر. على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

الملحق رقم 04: تطور مؤشر تغطية الاحتياطيات إلى الدين الخارجي قصير الأجل في الجزائر للفترة

: (2014-1996)

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم الاحتياطي (1)	الدين الخارجي قصير الأجل (2)	النسبة (1)/(2)
1996	4.23	0.328	12.89
1997	8.04	0.162	49.62
1998	6.84	0.186	36.77
1999	4.52	0.195	23.17
2000	12.02	0.173	69.47
2001	18.08	0.260	69.53
2002	23.23	0.102	227.74
2003	33.12	0.150	220.8
2004	43.24	0.410	105.46
2005	56.30	0.707	79.63
2006	77.91	0.550	141.65
2007	110.18	0.717	153.66
2008	143.10	1.304	109.73
2009	148.91	1.331	111.87
2010	162.22	1.778	91.23
2011	182.22	1.142	159.56
2012	190.66	1.205	138.22
2013	194.01	1.328	146.09
2014	178.93	1.975	90.59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر. على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/>

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية أساليب إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لمواجهة آثار انخفاض أسعار البترول، و ذلك عن طريق معرفة علاقة الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول الذي يعتبر أهم مورد لتراكم احتياضات الصرف الأجنبي، كما تسعى إلى الإلمام بتطور هذه الاحتياضات على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990-2015 ومعرفة مدى كفايتها و تحديد أساليب إدارتها، وصولا إلى أن الأساليب المعتمدة في إدارة احتياطي الصرف الأجنبي لا تعتبر فعالة لمواجهة انعكاسات أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية:

أسعار البترول ، احتياطي الصرف الأجنبي ، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.

Résumé

Cette étude vise à déterminer l'efficacité des méthodes de la gestion des réserves de change en Algérie pour affronter les effets de la baisse des prix de pétrole, et ce grâce à la connaissance de la relation de l'économie algérienne au prix du pétrole lequel représente la ressource la plus importante pour l'accumulation des réserves de change. Elle vise également l'étude du développement de ces réserves au niveau national durant la période 1990-2015 et savoir son ampleur et déterminer les méthodes de sa gestion pour prévenir que les méthodes adoptées dans la gestion des réserves de change ne sont pas considérées comme efficaces pour faire face aux répercussions du prix de pétrole.

Les mots clés

Prix du pétrole ; réserves de change ; gestion des réserves de change.